وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي الأغـواط
كليـة الحقوق

التقاضي الالكتروني في المجال الجزائي

في القانون الجزائري

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر حقوق

تخصص: قانون جنائي

إعداد الطالبين: إشراف: يخلف عبد القادر

- زغودي حسان
- بشير مرزوقي

السنة الجامعية: 2022-2023

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى إله وصحبه أجمعين.

نشكر الله على نعمة التي لا تقدر ولا تحصى ومنها توفيقه عز وجل في إتمام هذا العمل.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى الأستاذ المشرف " يخلف عبد القادر «لأشرافه على هذه المذكرة

على دعمه وعلى توجيهاته القيمة والتي كانت لنا سندا وعونا منذ بداية العمل في هذه المذكرة والتي لا تكفي كل كلمات الشكر ولتقدير التي نصفها والى الأساتذة الأفاضل لمناقشتهم لهذه المذكرة.

مقدمة

مقدمة

مع التطور الحاصل في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال والتي أصبحت في كل مجالات الحياة التي نعيشها اليوم فأصبح العالم اليوم عبارة عن قرية صغيرة من خلال التطور المعلوماتي والذي تجسد بواسطة الأقمار الصناعية التي تناثرت في الفضاء وجعلت الدول والمجتمعات –بالرغم من بعد المسافات –الأ انهها تواصلت وترابطت فيما بينها فالمعلومات والأنباء لا تمكث في مكانها الأ بعض اللحظات حتى تنتشر وتصل الى كل نقاط العالم.

واليوم صرنا نعايش تطورات يوما بعد يوما حتى أصبح العالم يمثل لنا قاعة او غرفة واحدة. وصار من تجمعهم ظروف عملية معينة ولو كانوا من أقطار وقارات مختلفة يشكلون مجتمعا واحدا. إذ أن كل واحد منهم خلف حاسوبه او هاتفه الذكي مشتركين في شبكة واحدة، وصار من السهل جدا مباشرة عدة أعمال من طرف عدة أشخاص من مختلف المناطق في وقت واحد. وهذا التطور الذي جسدته التكنولوجيا في الميدان الالكتروني لم يعد مجرد رفاهية يتمتع بها البعض، بل اضحى وسيلة عملية مهمة وفي بعض الأحيان لا يمكن الاستغناء عنها في جميع الميادين.

ولما كان تعريف القانون بانه مجموع القواعد التي تحكم وتنظم سلوك الأشخاص في مجتمع ما على وجه الإلزام، فان المجتمع الذي كان مرتبطا بإقليم جغرافي، صار له ارتباط أخر وهو الارتباط التقني المجسد الكترونيا.

ليصبح كل المجالات مفتوحة أمام استخدام التكنولوجيا فيها ولما كانت العدالة هي الأخرى جزءا لا يتجزأ من عمل الدول والمجتمعات فإنها بدورها وجدت نفسها مجبرة على تبني التكنولوجيا الالكترونية في عملها وسيرها والاتصال بها وحتى في أحكامها وقراراتها، فتم تجسيد التقاضي الالكتروني كوسيلة لمواكبة التطورات العلمية الحاصلة، وتسهيل عمل مرفق العدالة وجميع المتصلين به سواء محامين، قضاة، محضرين قضائيين، خبراء...الخ، وذلك ربحا

للوقت من جهة وادخار للأموال التي تصرف على الورق من جهة ثانية، وإعطاء نجاعة اكبر لقطاع العدالة من خلال الاستغناء عن الجهد الجسدي في التنقل والوقوف لساعات في قاعات الجلسات او شبابيك رفع الدعاوي والاستئنافات ...الخ.

والجزائر كغيرها من دول العالم واكبت وستواكب ما يطرأ على الساحة الالكترونية، مجبرة من جهة بكونها لا بد أن تكون مسايرة للتطور، وتقرب العدالة من الجميع، وتضمن أكبر قدر ممكن من النجاعة. ومستفيدة من جهة ثانية بالانتفاع بكل مزايا هذا التطور مخففة بذلك عدة أعباء مالية على الميزانية وأعباء على القضاة والمحامين والكتاب وحتى المواطن.

حيث تكمن أهمية الموضوع في أهمية التوجه الى أساليب التقاضي الالكتروني على مستوى المحاكم الجزائرية من خلال المميزات الكبيرة التي تمتار بها التكنولوجيا وما توفره من إيجابيات في هذا المجال.

كما تكمن الأهمية في توجه الدولة الجزائرية الى الاعتماد على سياسة التقاضي الالكتروني في محاكمها انطلاقا من التأثيرات التي أحدثها التطور في هذا المجال وأثر جائحة كورنا التي عجلت من التوجه اليها.

وتكمن الاهداف في الدراسة على التعرف على مصطلح التقاضي الإلكتروني وتقديم اهم مميزاته وخصائصه وأنواع وشروطه وكيفية سير المحاكمة في المحاكم الجزائرية والتعرف على اهم القوانين التي سنها المشرع الجزائري في هذا المجال.

ومن خلال دراستنا البسيطة هذه سنحاول تقديم النظام القانوني للتقاضي الالكتروني من خلال النصوص التي أحدثها المشرع الجزائري للتحضير له محاولين شرحها، والنصوص التي يعزم المشرع أحداثها لتجسيد التقاضي الالكتروني محاولين إثراءها .

ومن أسباب اختيار الموضوع الذي هو حديث الدراسة حيث تطرقنا الى الموضوع من جانبين موضوعي وذاتي فالذاتي يتمثل في الرغبة الشخصية لدراسة الموضوع لأهميته في العصر الحديث حيث التوجه الدولي للتقاضي الالكتروني عموما والجزائر خاصة

ومن الاهداف الموضوعية هو الامر البديهي التعرف على النظام القانوني للتقاضي الالكتروني في الجزائر ذلك المصطلح الذي يعتبر ضرورة حتمية في القانون الجزائري جراء التطول الحاصل

ومن خلال الغوص في الموضوع فقد واجهنا الصعوبات في قلة الدراسات في المجال حيث

يشهد المجتمع الدولي تطورا سريعا في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات إذ أصبح لوسائل الاتصال الحديثة عبر شبكة الانترنت وما تولد عنها من ثورة في تكنلوجيا الاتصالات الاثر الاكبر في العديد من اوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي وظهور التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية وامتدت هذه الثورة الحديثة لتشمل المجال القانوني بصورة عامة والعمل القضائي بصورة خاصة بعد ان انتقلت نحو تبني مفهوم المحكمة الإلكترونية والانتقال الى البيئة الإلكترونية. ومن هنا ظهرت الحاجة الى وجود المحكمة الإلكترونية والتقاضي الإلكتروني الذي يفرض اسلوبا غير مألوف في تسيير الاجراءات في الدعاوى وذلك من خلال استحداث وسائل الكترونية في قيد الدعوى ومباشرة اجراءاتها بالاعتماد على شبكة الربط العالمية (الأنترنت) وعلى شبكة الحاسوب الالي.

في إطار عصرنة قطاع العدالة بموجب القانون 15-03 نظرا لأهميته في تطوير مرفق القضاء بما يتناسب مع التطورات التكنولوجية حيث اتخذت الجزائر كغيرها من الدول خطوة ملموسة في إعتماد نظام التقاضي الإلكتروني و التوجه نحو المحكمة الإلكترونية.

ومن خلال ما سبق في الإشكالية:

ما هو النظام القانوني للتقاضي الالكتروني في القانون الجزائري ؟ وما هي اجراءات تطبيقه؟

وللاجابة على الاشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي حيث قسمنا الدراسة الى:

الفصل الأول الإطار القانوني للتقاضي الالكتروني حيث تطرقنا الى المبحث الأول مفهوم التقاضي الإلكتروني من خلال تعريف التقاضي الالكتروني وخصائصه ثم المبحث الثاني : أنواع التقاضي الالكتروني ومقوماته من خلال التطرق الى اهم انواعه و شروط العمل بتقنية التقاضي الإلكتروني ومقوماته

اما الفصل الثاني : اجراءات التقاضي الجزائي وتحدياته من خلال المبحث الأول: تطبيق الية التقاضي الإلكتروني في المجال الجزائي حيث تطرقنا الى المطلب الأول: المراقبة الإلكترونية المطلب الثاني : المحاكمة عن بعد وفي المبحث الثاني المطلب الأول: بوادر تبني فكرة التقاضي الإلكتروني في الجزائر المطلب الثاني: تقدير نظام التقاضي الإلكتروني

الفصل الأول

الإطار القانوني للتقاضي الالكتروني

تمهيد

مع تطور التكنولوجيا وولوجها الى جميع القطاعات دون استثناء جاء الدور على قطاع العدالة ومع توجه الدول الغربية الى استخدام التكنلوجيا في هذا المجال وبصفة خاصة زاد الاهتمام اكثير مع جائحة كورونا التي وضعت العالم في مواجهتها ليستعمل جميع السبل ومن بين مظاهر العدالة جاء نظام التقاضي الالكتروني الذي نخصص له هذا الفصل حيث نقسمه الى مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني

المبحث الثاني : أنواع التقاضي الالكتروني ومقوماته

المبحث الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني

إن الزيادة المطردة في إجراءات التقاضي التي تتعرض لها المحاكم اليوم في جميع أنحاء العالم ناتجة عن التضخم الإجرائي والتراكم الهائل في أعداد الدعاوى الجزائية أو الدعاوى بصورة عامة المعرضة أمامها[1]، وما يترتب عليه من بدء إجراءات التقاضي والتي تجتر سلباً على جميع أطوار الدعوى من المتقاضين والمحامين وحتى القضاة، لذلك فأن التقاضي الالكتروني يعود بديل ضروري وحاجة ملحة من اجل السيطرة على أوضاع الإدارة في مجال القضاء، وتبسيط إجراءات التقاضي في المحاكم.

عليه فأن استخدام التكنلوجيا المعلوماتية المتمثلة بالحاسبات وربطها بشبكة الأنترنيت في المحاكم يوفر جهد كبير ومتميز لتنظيم الإجراءات القضائية، وقد عرف جانب من الفقه التقاضي الالكتروني بأنه ع عملية نقل مستندات التقاضي الكرتونيات إلى المحكمة عبر البريد الالكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض وإرسال إشعار المتقاضي يفيد علماً بما تم بشأن هذه المستندات[2]

المطلب الأول: تعريف التقاضي الالكتروني

مصطلح التقاضي الإلكتروني مصطلح قديم ظهر في سنوات السبعينات من القرن الماضي، يقابله مصطلح التقاضي التقليدي، يتفق التقاضي الإلكتروني مع التقاضي التقليدي في الموضوع وكذا أطراف الدعوة فكلاهما يهدف إلى تمكين الشخص من رفع دعواه أمام المحكمة المختصة قضائيا التي تنظر في النزاع وتصدر حكما بشأنه ولكنهما يختلفان في طريقة التنفيذ

[1] د .مصطفى متولي قنديل، دور الأطراف في تسوية المنازعات العقدية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2005، ص.5

[2] خالد ممدوح، الدعوى الالكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر العربي، 2008، ص12.

ففي إطار التقاضي الإلكتروني يتم التنفيذ عن طريق الوسيط الإلكتروني الأمر الذي يجعله يتميز بالعديد من الخصائص[1].

إن فكرة التقاضي الإلكتروني مستمدة من فكرة الإدارة الإلكترونية، والتي تعني الانتقال من تقديم الخدمات والمعلومات إلى الأشخاص بشكلها التقليدي والورقي إلى الشكل الإلكتروني عبر الأنترنت، فهي عبارة عن تطوير لأداء أجهزة القضاء سواء من حيث الخدمات الإدارية أو القضائية[2].

يقصد بالتقاضي الإلكتروني عملية نقل مستندات التقاضي الكترونيا الى المحكمة عبر البريد الإلكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأنها بالقبول او الرفض وإرسال إشعار الى المتقاضي يفيده علما بما تم بشأن هذه المستندات[3].

يعرف بأنه: "عملية نقل الوثائق وغيرها من المعلومات القضائية إلى المحكمة من خلال الوسائط الإلكترونية بدلا من الورق"[4].

ولقد تطرق الفقه في العديد من المحاولات إلى إعطاء تعريف لتقنية التقاضي الإلكتروني، ولعل أهم هذه التعاريف، كونه: "سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة، ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الأنترنت) وبرامج

---

[1] عصماني ليلى، "نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثالث عشر، ص216.

[2] Cherroun Hacina, "E-Litigation in Algeria", op cit, page 125.

[3] رباب محمود عامر، "التقاضي في المحكمة الإلكترونية"، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 25، ص 393.

[4] يوسفي مباركة، حنان عكوش، "التقاضي الإلكتروني في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، المجلد 15، العدد الأول، 2022، ص545.

الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعاوى والفصل بها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين[1].

كما عرفه جانب آخر من الفقه، على أنه: «الحصول على صور الحماية القضائية، عبر استخدام الوسائل الإلكترونية المساعدة للعنصر البشري، من خلال إجراءات تقنية تضمن تحقيق مبادئ وضمانات التقاضي، في ظل حماية تشريعية لتلك الإجراءات تتفق مع القواعد والمبادئ العامة في قانون المرافعات مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل الإلكترونية[2].

التقاضي الإلكتروني نظام تقني من خلاله يمكن للمدعي أن يرفع دعواه يسجلها ويقدم المستندات، يحضر الجلسات، ويصدر الحكم في النزاع دون أن ينتقل إلى مبنى المحكمة؛ وذلك باستعمال وسائل الإتصال الإلكتروني[3].

ويعرف بأنه: «عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونيا إلى المحكمة عبر البريد الالكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأن القبول أو الرفض وإرسال إشعار إلى المتقاضين علما بما تم بشأن هذه المستندات[4].

ويعرف أيضا بأنه: " نظام معلوماتي يتم بموجبه تطبيق كافة إجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الإلكترونية بواسطة أجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة الأنترنت وعبر البريد الإلكتروني لغرض سرعة الفصل في الدعاوى وتسهيل إجراءاتها على المتقاضين وتنفيذ الأحكام إلكترونيا[5].

---

[1] أشرف جودة محمد محمود، "المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر"، مجلة الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون بدمنهور –جامعة الأزهر، العدد 35، الجزء الثالث، 2020، ص 29.

[2] خليل محمد، برابح زيان، " التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة المدية الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص 497.

[3] عصماني ليلى، "نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية"، المرجع السابق، ص 217.

[4] هادي حسين الكعبي ونصيف جاسم محمد الكرعاوي،"مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته «، مجلة المحقق الحلى للعلوم القانونية، العدد الأول، السنة الثامنة، 2016، ص 282.

[5] زعروعة نجاة، بن قلة ليلى، "المحكمة الإلكترونية بين المفهوم والتطبيق"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، الجزائر سنة 2021، المجلد 04، العدد 02، ص99.

ولقد عرفه د. أسعد فاضل منديل على أنه: «سلطة المحكمة القضائية المتخصصة للفصل الكترونياً بالنزاع المعروض أمامها من خلال شبكة الربط الدولية (الانترنت) وبالاعتماد على أنظمة الكترونية وآليات تقنية فائقة الحداثة بهدف سرعة الفصل بالخصومات والتسهيل على المتخاصمين[1].

فالتقاضي الإلكتروني يتطلب إنشاء وتصميم وبرمجة نظام قضائي لكي تتم عملية التقاضي من خلاله ويشمل هذا النظام المحكمة الإلكترونية والدائرة والأحكام لتنفيذ الأحكام المدنية[2].

و بهذا فإن المحامي أو المتقاضي في إطار المحكمة الإلكترونية يقوم بتسجيل دعواه إلكترونيا، فيبعث بالعريضة الافتتاحية عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان الإلكتروني المخصص لاستقبال الدعاوى، بحيث هذا الموقع يبقى متاحا أربعة و عشرين ساعة يوميا و طيلة أيام الأسبوع، فمن الناحية التقنية تستلم العريضة الافتتاحية و مستندات الدعوى الإلكترونية الشركة القائمة على إدارة هذا الموقع ثم تقوم بإرسالها إلى المحكمة المختصة أين يتسلمها كاتب الضبط المختص بالمحكمة يفحص الوثائق و يسجل القضية ثم يرسل للمتقاضي برسالة إلكترونية يعلمه فيها باستلام المستندات و الإجراء المتخذ بشأنها، كتسجيل الدعوى، تاريخ أول جلسة[3].

وبناءا على هذه التعاريف نستنتج أن التقاضي الإلكتروني هو "استخدام وسائل تقنية الإتصال المرئية والسمعية الإلكترونية في مباشرة الدعوى القضائية وحتى الفصل في المنازعات القضائية عن بعد".

ذهب أخرون إلى أن التقاضي الالكتروني هو سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الكرتونية مستحدثة، ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (

---

[1] Cherroun Hacina, "E-Litigation in Algeria"125, Op Cit, page .

[2] يوسفي مباركة، حنان عكوش، "التقاضي الإلكتروني في الجزائر"، المرجع السابق، 545.

[3] عصماني ليلى، "نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية"، المرجع السايق، ص 217.

الأنترنيت) وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعاوى والفصول بها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصول سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين[1]

يعرف بأنه " :عملية نقل الوثائق وغيرها من المعلومات القضائية إلى المحكمة من خلال الوسائط الإلكترونية بدلا. من الورق "[2]

عرفه الفقه أيضا بأنه " سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل تعتمد تقنية شبكة الربط الدولية (الإنترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعاوى والفصل فيها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع في الدعاوى والتسهيل على المتقاضين[3]"

مصطلح التقاضي الإلكتروني مصطلح حديث ظهر في سنوات السبعينات من القرن الماضي يقابله مصطلح التقاضي التقليدي.

يتفق التقاضي التقليدي في الموضوع وكذا أطراف الدعوى فكلاهما يهدف إلى تمكين الشخص من رفع دعواه أمام المحكمة المختصة قضائيا التي تنظر في النزاع وتصدر أحكاما بشأنه ولكنهما يختلفان في طريقة التنفيذ، ففي إطار التقاضي الإلكتروني يتم التنفيذ عن طريق الوسيط الإلكتروني الأمر الذي يجعله يتميز بالعديد من الخصائص[4]

عرفوه بانه عبارة عن سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الكرتونية مستحدثة، ضمن نظام قضائي معلوماتي متكامل

---

[1] القاضي حازم محمد الشرعة، التقاضي الالكتروني والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة للنشر، 2010، ص5

[2] خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني، الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية،2008 ، ص13

[3] لرقط فريدة، هوام علاوة، التقاضي الإلكتروني، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد06 ، العدد 4، 2021، ص 185

[4] عصماني ليلى، نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، العدد الثالث عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 216.

الأطوار والوسائل، يعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الأنترنت) بنظر الدعاوى والفصول بها، مع إخضاع هذه الوسائل والإجراءات التوي تموت مون خلالها لأصول المتبعة فوي الأثبات، بغية الوصول لفصول سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين[1]

ويقصد بالتقاضي الإلكتروني أيضا " عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونيا إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني، حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض وإرسال إشعار إلى المتقاضي يقيده علما بما تم بشأن هذه المستندات." فالتقاضي الإلكتروني يتطلب إنشاء وتصميم وبرمجة نظام قضائي لكي تتم عملية التقاضي من خلاله ويشمل هذا النظام المحكمة الإلكترونية والدائرة والأحكام لتنفيذ الأحكام المدنية[2]

كما تم تعريف من خلال أعطائه دور المعاون للقضاء عبر الوسائل الإلكترونية وعرفوه بأنه الحصول على صور الحماية القضائية عبر استخدام الوسائل الإلكترونية المساعدة للعنصر البشري، من خلال إجراءات تقنية تضمن تحقيق مبادى وضمانات التقاضي في ظل حماية تشريعية لتلك الإجراءات تتفوق موع القواعد والمواد العامة في قانون المرافعات مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل الإلكترونية[3]

ويعرف أيضا بأنه " :نظام قضائي معلوماتي جديد يتم بموجبه تطبيق كافة إجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الإلكترونية بواسطة أجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة الإنترنت وعبر البريد الإلكتروني، لغرض سرعة الفصل في الدعاوى وتسهيل إجراءاتها على المتقاضين وتنفيذ الأحكام إلكترونيا."

[1] طه البشير وعبد الباقي البكري، مدخل قانون، بيت الحكمة، بغداد،(د.ت.) ص 99.

[2] منير محمد الجنيهين، ممدوح محمد الجنيهين، التحكيم الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى،2006 ، ص 49.

[3] د .سيد احمد محمود، دور الحاسب الالكتروني أمام القضاء، دار النهضة العربية، 2016، ص 88.

فمن خلال هذا التعريف فإن المتقاضي أو المحامي عند رغبته في رفع دعوى إلكترونية يقوم بإرسال العريضة الافتتاحية للدعوى عبر البريد الإلكتروني من خلال موقع إلكتروني مخصص لذلك .وهذا الموقع متاح 24 ساعة على. 24 ساعة وطيلة أيام الأسبوع[1]

إن مفهوم التقاضي عن بعد يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم المحكمة الإلكترونية، حيث ظهر مصطلح التقاضي الإلكتروني مع ظهور وسائل التطور التكنولوجي وبالأخص شبكة الإنترنت إذ يعد التقاضي عن بعد أهم تطبيقات التطور العلمي والتقني في مجال العدالة على اعتبار أن إدخال الرقمنة لهذا المرفق الحساس له تأثير إيجابي يشمل تبسيط الإجراءات القضائية ويؤمن المعلومات ويضمن سلامتها عن طريق حفظها رقميا مما يمنع أي محاولة لتزوير المستند أو تغيير فحواه[2]

التقاضي الإلكتروني يسمح للمحامين والمتقاضين بتقديم المستندات القانونية من الكميات الهائلة من الأوراق والمستندات المرتبطة بالقضية والتي تمتلئ بها قاعات وغرف المحكمة ويسمح للمحاكم بأداء وظيفتها بطريقة أكثر فعالية كما يوفر هذا النظام إمكانية استلام المستندات في أي وقت يوميا حتى في أيام الإجازات والعطل الرسمية[3].

وبناء على ما تم طرحه من تعريفات يمكن للباحث تعريف التقاضي الإلكتروني: بأنه نظام قضائي جديد قائم على الأنظمة المعلوماتية المستحدثة، والتي تطبق فيها كافة إجراءات التقاضي بواسطة منظمة الكترونية متكاملة تعتمد على أجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة(الأنترنيت) الدولية، للنظر في الدعاوى والفصل فيها خلال مودة قصيرة وإجراءات يسيرة لتسهيل عمل القضاة والمتقاضين.

---

[1] زعزوعه نجاة، بن قلة ليلى، المحكمة الإلكترونية بين المفهوم والتطبيق، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 02، المجلد 04، 2021، ص 99.

[2] محمد عشبوش، محمد رايس، تطبيق الوساطة الإلكترونية المدنية في إطار التقاضي عن بعد، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد، 8، العدد 3، 2021، ص 877.

[3] يوسفي مباركة، حنان عكوش، التقاضي الالكتروني في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، 2022، ص 545.

فيتيح التقاضي الالكتروني بمفهومه المتقدم، للمتقاضي أو المحامي عند رغبته في إقامة الدعوى عن طريق المنظومة الإلكترونية من خلال الدخول إلى الموقع الالكتروني المخصوص لهذا الغرض بحيث يكون هذا الموقع متاحاً 24 ساعة يومياً وطيلة أيام الأسبوع، ويتم استلام هذه الملفات الإلكترونية من قبل الشركة القائمة على إدارة هذا الموقع ثم تقوم بإرساله إلى المحكمة المختصة، وبعد أن يتسلمه الموظف المختص بقلم المحكمة ويقوم بفحص المستندات والتأكد من هيئة المستخدم يقر قبول هذه المستندات أو عدم قبولها ويرسل للمتقاضي رسالة الكترونية يعلمه من خلالها باستلام المستندات والقرار الصادر بشأنها.

المطلب الثاني: خصائص التقاضي الالكتروني

يظهر من خلال ما تم طرحه من تعريفات أن هناك مجموعة من الخصائص التي يتميز بها نظام التقاضي الالكتروني أعطته نمطاً مختلفاً عن تلك الأنماط التي تعارف عليها نظام التقاضي بالطرق التقليدية، التي تجسدت من خلال توظيف التطور الكبير لتكنلوجيا المعلومات والاتصال في المجال القضائي، فعكست إيجابيات هذا نظام الالكتروني من خلال السرعة وسهولة الاتصالات وإمكانية إرسال الوثائق والمستندات بين أطراف متعددة مما يؤدي إلى توفير الجهد والوقت والكلفة[1]

يعتمد التقاضي الالكتروني وبشكل أساسي على شبكات الاتصالات والمعلومات والتي من أهمها الأنترنيت ويعتبر جهاز الحاسوب السيد الالكتروني بين طرفي التقاضي على أن يكون هذا الجهاز متصلا بشبكة الاتصالات الدولية التي تقوم بنقل التعبير عن الإرادة الكترونيا لكل من الطرفين المتقاضين كذلك المتعاقدين في ذات اللحظة رغم انفصالهم مكانياً، يمكننا إجمال اهم الخصائص الرئيسية التي يتميز بها النظام بالآتي:

أولا :استخدام النظام الالكتروني بدلاً من النظام الورقي :

[1] عبد الرسول عبد الرضا الأسدي، تطور موقف المشرع العراقي في قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الإلكترونية، بحث منشور في المكتبة القانونية لكلية القانون، جامعة بابل، العراق، 2012، ص 123.

إن اهم ما يميز إجراءات التقاضي الالكتروني هو عدم استعمال الوثائق الورقية في كافة الإجراءات والمراسلات بين طرفي التقاضي حيي تتم بينهم الكترونيا دون استخدام الأوراق، وهو ما يتفق مع الغرض من التقاضي الالكتروني وهو خلق منظومة من المعاملات اللاورقية[1]

لذلك نجد بان الدعائم الإلكترونية سوف تحل محل الدعائم الورقية بحيث تصبح الرسالة الالكترونية هي السند القانوني الذي يمكن طرفي النزاع من اعتماده في حالة نشوئه رغم أن هناك جدل كبير حول ما يثيره موضوع أدلة الإثبات الالكترونية واثرها باعتبارها من العوائق التي تتصدى لعملية نمو وتطور التقاضي عن بعد، لكن استخدام المستندات والوثائق الالكترونية وكل ما يتصل به ابتداء من عملية كتابته أو حفظه أو نقله أو استرجاعه وفق تقنيات متعددة له مميزات عديدة أهمها التخلص من الكميات الهائلة للملفات الورقية للدعاوى التي تكاد تمتلئ فيها غرف المحاكم وتخفيض تداولها وتخزينها إلى الحد المعقول، وكذلك التخلص من عملية التخزين العشوائي لملفات الدعاوى وما يترتب عليها من ضياع وفقدان لها، وبهذا يمكن تخفيض المساحات المخصصة لخزن الملفات في المحاكم واستخدامها في أمور أخرى تغطي نشاطات المحكمة، ومن الجدير بالذكر بان الوثائق والمستندات الالكترونية يمكن الوصول اليها والاطلاع عليها بسهولة واسرع مما هو علية في الملفات الورقية.

لذلك نجد بأن الدعائم الإلكترونية سوف تحل محل الدعائم الورقية بصفة نهائية، بحيث تصبح الرسالة الإلكترونية هي السند القانوني الذي يمكن طرفي النزاع من اعتماده في حالة نشوئه ودليل من أدلة الإثبات الإلكترونية[2]

ثانيا :إرسال المستندات والوثائق الكترونيا وعبر الأنترنيت :

إن استخدام شبكة الأنترنيت في مجال التقاضي الالكتروني يتيح أمكانية إرسال المستندات والوثائق وبعض الرسائل الكترونياً والذي يطلق عليه (التسليم المعنوي) للوثائق، مثال ذلك

[1] عصمت عبد المجيد بكر، التقاضي الالكتروني بين الواقع والتطبيق، مجلة التشريع والقضاء، دار الكتاب للنشر والتوزيع، 2013، ص 56.

[2] القاضي حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة، الأردن،2012 ، ص9.

الكتب والأبحاث والتقارير الالكترونية إلى جانب خدمات أخرى كالاستشارات القانونية والطبية . وحفظها عن حيي يمكن نقل المستندات والملفات[1] لذلك نرى بان الأجهزة الالكترونية كالفاكس أو التلكس أو الأنترنيت لها دورا قانونيا في تطبيق إجراءات التقاضي عن بعد، بحيي يكون معاونا للقضاء في التجميع والتخزين والحفظ أو في الإعلانات والإخطارات أو في تبادل الوثائق بين الخصوم أو ممثليهم.

ثالثا: سرعة تطبيق إجراءات التقاضي :

إن تطبيق إجراءات التقاضي عبر شبكة الأنترنيت له دور كبير إذا أنا تحقق إنجازا سريعاً في تطبيق هذه الإجراءات بين والمقاضين، إذ تتم عملية إرسال واستلام المستندات والوثائق دون الحاجة لانتقالهما مرات عديدة لمقر المحكمة المختصة في النزاع، لذلك فهي تساهم في اختصار الزمن وتوفير الجهود وتقليل النفقات، وكذلك يوجد امتصاص الزخم ومشاكل زحام الجمهور داخل أروقة المحاكم، وارتفاع مستوى جودة الخدمة المقدمة لأطرا الدعوى.

رابعا :إثبات إجراءات التقاضي :

كما هو معروف أن الدعامة الورقية هي التي تجسد الوجود المادي للدعاوى والمعاملات التقليدية ولا تعود الكتابة دليلاً كاملاً إلا اذا كانت موقعة بالتوقيع اليدوي أما التقاضي الإلكتروني فيتم إثباته عبر المستند الالكتروني والتوقيع الإلكتروني، اذا أن المستند الالكتروني يتبلور فيه حقوق طرفي التعاقد، فهو المرجع للوقوف على ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين تحديد التزاماتهما القانونية والتوقيع الالكتروني هو الذي يضفي الحجية على هذا المستند[2] لهذا نجد بان تقنية المعلومات في ظل العصر الحديث قد اجتاحت كل دول العالم وفرضت نفسها كجزء أساسي في كثير من تعاملات الحياة اليومية، حتى اصبح العالم كقرية صغيرة

[1] فاروق محمد صادق الأعرجي، المحكمة الجنائية الدولية نشأتها وطبيعتها ونظامها الأساسي، دار الخلود للصحافة والطباعة والنشر، بيروت.2012 ص 85.

[2] محمود الكيلاني، قواعد الإثبات وأحكام التنفيذ، دار الثقافة للنشر، عمان، 2015، ص 48.

وذلك لكثرة وتعدد وسائل الاتصال الحديثة. فضلاً عن ذلك، اضحى من الضروري أن تتجه إرادة الفقهاء ومن خلال آرائهم وإبداعاتهم الفكرية إلى إقامة نظرية قانونية للمعلوماتية وكيفية استخدام هذه التكنلوجيا وسبل الاعتماد عليها من خلال إصدار التشريعات وزيادة أسس حماية أمن المعلومات وتوثيقها وتصديق المعلومات وهذا ما اتجهت له الكثير من دول العالم.

خامسا :استخدام الوسائل الالكترونية لدفع رسوم ومصاريف الدعاوى :

حدث في الآونة الأخيرة تطورات كثيرة وتعدد طرق السحب والإيداع وحركة المال العام، فبدءاً من بطاقات الاعتماد والتي مارستها الشركات في أمريكا مثل الفيزا كارت والماستر كارت باعتبارها خدمة مقيدة مقتصرة على البنوك وصولاً إلى الدفع(ATM) كارد مروراً بأجهزة الالكترونية ومن صور حديثة ما يسمى بالدفع الالكتروني، وقد تسع هذا النطاق ليشمل شركات الاتصالات التي صارت تقدم خدمة أقرب إلى خدمة تحويل النقود، وهي خدمة تحويل بيانات تحمل قيمة مالية والمعروفة بخدمة تحويل الرصيد ويمكن اعتماد كثير من الخيارات لتحديد طرق وألية دفع الرسوم [1]

لذلك نجد بأن وسائل الدفع الالكترونية حلت في التقاضي الالكتروني محل النقود العادية تماشياً مع التطور التكنلوجي فقد أنتجت تلك الوسائل أسلوب حديث يواكب التطور الحاصل في مجال تسديد المدفوعات والمستحقات المالية التي تمثل قيمة المعاملات الالكترونية عن طريق نظام الدفع الجديد الذي صار عنصرا حيويا في رفع الدعوى أو قيودها الكترونياً بما لها علاقة بسداد الرسوم ومصاريف رفع الدعوى أو الغرامات والمطالبات، وباستخدام هذه الوسائل يمكن إضافة هذه الخاصية إلى خصائص التقاضي الالكتروني التي تتميز عن وسائل دفع الرسوم المعروفة في القضاء والتي تتطلب الحضر الشخصي للمحكمة ودفع الرسوم نقوداً وما يترتب على ذلك من معاناة الحضور وتكاليف النقل.

سادسا: جودة الخدمة المقدمة للمتقاضين:

[1] موقع مجلة (الاقتصادية السعودية) لمعرفة المزيد من المعلومات المتعلقة حول انتشار استخدام شبكة الأنترنت في كافة أنحاء العالم، على الموقع الالكترونيWWW.ELEQT.COM.

يتميز التقاضي الالكتروني بمميزات عديدة منها، تقليل مشاكل ازدحام الجمهور في المحاكم ورفع جودة الخدمة المقدمة إلى جمهور المتقاضين، وتخفيض مساحة أماكن تخزين الملفات في المحاكم، ورفع فاعلية دورة العمل واطلاع أفضل للجمهور وإمكانية ربط معلومات الدعاوى بين المحاكم[1]

إن نظم إدارة الدعوى في التقاضي عن بعد تتم بوساطة مجموعة من التطبيقات وقواعد البيانات التي تهدف إلى خدمة العمل داخل المحاكم وهذه التطبيقات تستخدم لتجميع وتنظيم، معالجة تخزين، ثم توزيع بيانات الدعوى الرئيسية داخل المحكمة والجهات الخارجية.

لذلك فان جميع تلك التطبيقات تجدي إلى زيادة إنتاجية العاملين وتحسين أدائهم واختصار الوقت وتحسين الخدمات المقدمة للجمهور وتوفير المعلومات التي تخدم إدارة المحكمة من خلال خطوات الترنية على سبيل المثال رقم الدعوى، تحديد الدائرة، منع تكرار تسجيل البيانات، جدول المواعيد، التبليغات كذلك يمكن للمحكمة متابعة عملية رفع وإعداد الدعاوى بدون جهود إضافي من العاملين وبدقة عالية وكذلك متابعة أسباب تأخر الفصل في الدعاوى دون الرجوع إلى البحث في الملفات والسجلات، بالإضافة إلى إمكانية طباعة الكثير من الأوراق المتداولة في الدعاوى مثل الإعلانات وأوامر تقدير الرسوم مع إعداد التقارير والإحصاءات الدقيقة والتفصيلية بما يمكنها من التبليغ والإشراف والرقابة. وكل هذا يتم من خلال وجود برامج الكترونية متعددة.

[1]. نافع بحر سلطان، الاختصاص القضائي الالكتروني للمحاكم العراقية، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، ال عدد3، 2018، ص 320.

المبحث الثاني : أنواع التقاضي الالكتروني ومقوماته

يتميز نظام التقاضي بمجموعة من الخصائص السابقة الذكر التي جعلت منه يتميز بعدة انواع على اساس استخدام التكنولوجيا ومجممة من المقومات التي تساعد على العمل عليه لذا قسمنا المبحث الى أنواع التقاضي الإلكتروني (المطلب الاول) ثم الى المطلب الثاني :شروط العمل بتقنية التقاضي الإلكتروني وفي المطلب الثالث مقوماته

المطلب الأول: أنواع التقاضي الإلكتروني

هناك أربعة أنواع من نظم المحادثة المرئية عن بعد التي تتميز بها عن بعضها نذكر منها مايلي:

الفرع الأول :التقاضي الإلكتروني عن طريق نظام الاتصال من نقطة لأخرى

يعد هذا النظام من أبسط أنظمة الاتصال المرئي المسموع واقاها إثارة للمشكلات التقنية والفنية حيث تم بواسطته الاتصال المباشر عبر المحادثة المرئية عن بعد بين قاعة المحكمة ومكان آخر يوجد فيه المتهم أو أحد شهود القضية[1].

الفرع الثاني :التقاضي الإلكتروني عن طريق نظام السويتش أو المتحدث النشط

يتطلب حصول هذا النظام أن يتم إعداد الأماكن التي يتم بينها الاتصال للمحادثة المرئية أعدادا تقنيا وجيدا بحيث يبدو للأطراف وكأنهم في مكان واحد رغم تعدد أماكن تواجدهم كأن يكرون المتهم في دولة والشهود في دولة ثانية والمحكمة في دولة ثالثة ولا تظهر شاشة العرض الموجودة في جميع الأماكن إلا صورة واحدة تتمثل في صور الشخص الذي يتكلم سواء كان القاضي المتهم أو الشاهد

[1] لوني نصيرة مرجع سابق، ص 4.

الفرع الثالث :نظام الحضور المستمر الثابت أو الموحد

أن الاتصال في هذا النوع من النظام يتم بين خمسة أماكن مختلفة وبعيد عن بعضها البعض جغرافيا بمعنى قاعة المحاكمة وأربعة أماكن أخرى متواجد فيها باقي أطراف الدعوى المتمثلة في "الضحية والمتهم "الشهود" وغيرهم ويوجد في مكان شاشة عرض لبث الصورة ألا هؤلاء الأشخاص بالإضافة إلى أجهزة دقيقة يتم بواسطتها سماع صوت من يتكلم من المشاركين بهذه الجلسة[1].

الفرع الرابع :نظام الحضور المستمر المتقدم

يعتب هذا النظام من أحدث النظم التطبيقية لتقنية المحادثة المرئية عن بعد حيث يتم بواسطته تزويد الأماكن التي تتطلب تقنية الحضور المستمر المتقدم بشاشات عرض لصورة وأجهزة الصوت التي تكلم من خلالها المشاركين ويتم تقسيم شاشة عرض الصور الموجودة في كل مكان من هذه الأماكن الأربعة أقسام حيث تم تثبيت القسم الأول لعرض بانوراما عامة للقاعة التي تتم فيها المحاكمة وقسمين آخرين في مكانين من الأماكن المتصلة بهذه القاعة أما القسم الرابع من شاشة العرض فتنتقل آليا بصورة تلقائية إلى صورة الشخص الذي يشارك ويتكلم بصوت أعلى من غيره من المشاركين في جلسة التحقيق أو المحاكمة وبموجب هذا النوع فإن الاتصال المرئي عن بعد تم بين القاعة الرئيسية التي تجري بها إجراءات التحقيق وبين عدد كبير من الأماكن الأخرى البعيد عنها

المطلب الثاني :شروط العمل بتقنية التقاضي الإلكتروني

إن تطبيق الية التقاضي الإلكتروني يفرض على أي دولة التقيد بجملة من الشروط خاصة فيما تعلق بمسألة المساعد القضائية بين الدول وهذا ما فرضته المادة التاسعة من البروتوكول الإضافي الثاني للاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية المتبادلة في المسائل الجزائية بحيث يجب التقيد بهذه الشروط عند استخدام هذه التقنية.

[1] خليل محمد، برابح زيان، مرجع سابق، ص 17

ونجد أن القانون الدولي وضع جملة من ال شروط الإضافية نذكرها فيما يلي:

الفرع الأول :عدم تعارض استخدام تقنية التقاضي الإلكتروني مع قانون الدولة المطلوب منها التنفيذ

من خلال استقراء المادة 09 من البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية المتبادلة في المسائل الجزائية الفقرة الثانية منه نجد انه اشترط ألا يتعارض استخدام التقنية مع المبادئ الأساسية لقانون الدولة المنفذة أو يتعارض معه على اعتبار أن الاختصاص القضائي لهذه الدولة لا يعود لها[1].

وبالتالي الأصل في مباشرة الاختصاص القضائي الذي يدخل في اختصاص الدولة هو استخدام هذه التقنية في سماع شاهد أو خبير أو استجواب متهم تواجد في اقليم الدولة المنفذة ومنه فان مباشرة دولة أخرى لهذا الاختصاص عن طريق التحقيق الجزائي عن بعد يستوجب موافقة الدولة التي تواجد فيها الشخص المطلوب منه الإدلاء بأقواله[2].

الفرع الثاني :توافر الوسائل والمكانيات التي تساعد الدولة المعنية بالتنفيذ من استخدام أليات التقاضي الإلكتروني

باستقراء المادة09 من البروتوكول الإضافي الثاني للاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية الفقرة الثانية منه السالفة الذكر نجد أقرت صراحة شرط ضرورة توافر الإمكانيات والوسائل الفنية التي يتممن خلالها تمكن الدولة المنفذة من أجراء ذلك، وفي حال عدم حيازتها لتلك التجهيزات أجازت لها أمكانية الرفض لاستخدام هذه الوسائل الإمكانيات مراعاة للجانب المالي لتلك الدولة مع إمكانية عرض الدولة الطالبة للتحقيق الإلكتروني عبر هذه التقنية المساعد لتوفير هذه الأجهزة في حال عجزها عن توفير الإمكانيات الفنية والتقنية اللازمة لاستخدامها سواء عل سبيل الإعارة أو الهبة.

[1] سالم عمر، الإنابة القضائية الدولية في المسائل الجنائية دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص 196.

[2] يحي عادل التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد، ط1، بدون سنة، ص 97

الفرع الثالث :حصر استخدام الية التقاضي الإلكترونية في سماع الشهود والخبراء من أقاليم مختلفة

بالنظر لمفهوم الشائع لتقنية التقاضي الإلكتروني وأن عملية التقاضي برمتها تستند على التقنية الحديثة باستعمال الأنترنت .لكن في الحقيقة غير ذلك، إذ تقتصر فقط على سماع الشهود وإفادات الخبراء حيث يمكن للسلطات القضائية لإحدى الدول المتعاقدة طلب سماع شخص يتواجد على إقليم دولة متعاقدة أخرى بصفته ساهد أو خبير عبر هده التقنية متى ثبت استحالة أو عدم ملائمة المثول الفعلي لهذا الشخص أمامها[1].

من خلال فقره هذه المادة يلاحظ أن حصر هذه التقنية في سماع الشهود والخبراء غرضه تفادي إثارة الإشكالات القانونية على الصعيد الدولي ومسائل الاختصاص من خلاء استقراء الفقرة الأولي من المادة 10 نجد أن اللجوء لهذه التقنية في التحقيق الجزائي لا يتم بصورة أصلية بل بصورة احتياطية فإذ ثبت عدم ملائمة انتقال الخبير أو الشاهد إلى الدولة للمثول أماما سلطاتها القضائية هنا يمكن استخدام هذه التقنية ويحظر استخدامها في غير هده الحالات[2]

المطلب الثالث : مقومات التقاضي الالكتروني

فكرة التقاضي الإلكتروني، التي تبنتها معظم دول العالم، لم تأتي اعتباطيا، وإنما بواسطة مقومات قانونية سواء كانت دولية أو إقليمية، وأيضا بواسطة مقومات مادية، حتى تكون مواكبة للتطورات الحاصلة في المجال الإلكتروني والاتصالات والمعلوماتية وتؤهلها على التسريع في تطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني، بحيث تحتاج هذه التقنية كذلك، إلى وسائل بشرية.

[1] سالم عمر، المرجع السابق، ص 197.

[2] لوني نصيرة، المرجع السابق، ص 193.

الفرع الأول: المقومات القانونية في التقاضي الإلكتروني

أساس تطبيق التقاضي الإلكتروني ويقصد به الإطار التشريعي والتنظيم، وأيضا النصوص الجزائية الردعية المتعلقة بمواجهة الجرائم المترتبة عن استخدامه. [1]

أولا–القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية:

في الجلسة العامة (85) التي انعقدت في 16 ديسمبر 1996 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها المرقم (162–151) القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية والذي اعتمدته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، حيث ورد في ديباجة القانون النموذجي: "أن اعتماد اللجنة للقانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية سيساعد على نحو هام جميع الدول في تعزيز تشريعاتها التي تنظم استخدام بدائل للأشكال الورقية للاتصال وتخزين المعلومات وعلى صياغة هذه التشريعات في حال عدم وجودها.[2]

ثانيا – القانون النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية

بتاريخ 12 ديسمبر 2001 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها المرقم 80–56، القانون النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة القانون التجاري الدولي، حيث توصي الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديباجته بأن تولي جميع الدول اعتبار إيجابيا للقانون النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية إلى جانب القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية المعتمدة في عام 1996 والمستكمل في عام 1998، عندما تقوم بسن قوانينها أو

[1] بن عيرد عبد الغاني، بضياف هاجر، التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية الصادرة عن مخبر الدراسات والبحوث في القانون والأسرة، جامعة المسيلة، المجل د6، ال عدد2، 2021، ص 16.

[2] قانون المونتريال، الخاص بالتجارة الإلكترونية، الصادر عن هيئة الأمم المتحدة، 1996، أطلع عليه بتاريخ: 10 أفري 2023، منشور على الموقع الالكتروني:

www.uncitral.un.org/ar/texts/ecommerce/modellaw/electronic_commerce

تنقيحها، بهدف توحيد القوانين الواجب تطبيقها على بدائل الأشكال الورقية للاتصال وتخزين المعلومات وتوثيقها. [1]

ثالثا–نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

بموجب المادة 68 الفقرة الثانية منها أجازت المحكمة الجنائية الدولية من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المادة 28 الفقرة الثانية، واستثناء من مبدأ علنية الجلسات المنصوص عليها في المادة 67، دوائر المحكمة وأن تقوم حماية المجني عليه والشهود أو المتهم بإجراء أي جزء من المحاكمة في جلسات سرية أو بالسماح بتقديم الأدلة بوسائل الإلكترونية خاصة أخرى [2]

رابعا –البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية المتبادلة في المسائل الجزائية

تطرق هذا البروتوكول لمسألة التقاضي الإلكتروني في جميع بنوده حيث سنتحدث عن بعضها فيما يتعلق بشروط استخدام أو العمل بتقنية التقاضي الإلكتروني وبالتالي يعتبر هذا البروتوكول من أهم الوسائل القانونية التي تطرقت لموضوع التقاضي الإلكتروني.[3]

[1] قانون المونتريال، الخاص بالتوقيعات الإلكترونية، الصادر عن هيئة الأمم المتحدة، 2001، أطلع عليه بتاريخ: 10 أفري 2023 منشور على الموقع الالكتروني:

www.uncitral.un.org/ar/texts/ecommerce/modellaw/electronic_signatures.

[2] اتفاقية روما للنظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية المعروف بنظام روما الأساسي، أنجز في روما 17–07 –1998 ودخلت حيز النفاد في 01–07–2002.

[3] الاتفاقية الأوروبية المساعدة القضائية في المسائل الجزائية لسنة 2000، والبروتوكول الاتفاقية الثاني للاتفاقية الأوروبية للمساعدة المتبادلة في المسائل الجزائية والذي تم التوقيع عليه في ستراسبورغ، في 08–11–2004، ودخل حيز النفاذ في 01–02–2005.

الفرع الثاني: المقومات التقنية في التقاضي الإلكتروني

ظهرت اليوم مقومات تقنية حديثة فرضتها التطورات الحاصلة في العالم و التي يقصد بها العتاد و المتطلبات الفنية اللازمة للتقاضي الالكتروني و خاصة تلك التي تعتمد على شبكة الأنترنت و دعائمها، حيث تولدت عنها ضرورة إنشاء هيئات قضائية إلكترونية ساعدت في إزاحة الحواجز بكافة انواعها بين أطراف الدعوى القضائية[1].

أولاً: دعائم شبكة الأنترنت المساعدة في إجراءات التقاضي الإلكتروني

أن الثروة العلمية التقنية جعلت من العالم قرية صغيرة وذلك بالغائها لجميع الحدود الجغرافية و السياسية، حيث أصبح من الممكن أن تنتقل المعلومات بصورة آلية من دون أي ضوابط و كل هذا بفضل الأنترنت فباعتبارها تخطت كل الحواجز الجغرافية و الطبيعية أدت إلى تسهيل الإجراءات و المعاملات في العالم من بينها التسهيل في إجراءات التقاضي الإلكتروني.

1. البريد الإلكتروني l'adresse électronique

وهذه الطريقة يمكن استخدامها لتبادل الآراء والنقاش حول موضوع معين بين مجموعة من الأشخاص، وهي أشبه بنظام التخاطب عبر الأنترنت(intenret Reloy chat)، أي أن البريد الإلكتروني يستخدم كمستودع لحفظ المستندات والأوراق والمراسلات التي تمت معالجتها رقميا في صندوق خاص وشخصي للمستخدم ولا يمكن الدخول إليه إلّا عن طريق كلمة مرور (Password)[2].

والبريد الإلكتروني هو عبارة عن استخدام شبكة الأنترنت كصندوق للبريد بحيث يستطيع المستخدم إرسال الرسائل الإلكترونية إلى شخص أو عدّة أشخاص من مستخدمي الأنترنت.

---

[1] بلخامسة حليمة ، بن صويلح لميس، "التقاضي الإلكتروني في النظام القضائي الجزائري"، مذكـرة مكملة لمتطلبات نيـل شهادة الماستر في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعـة 8 ماي 5491 قالمة، 2022، ص 26.

[2] لوني نصيرة، "التقاضي الإلكتروني في الجزائر"، مجلة البصائر للدراسات القانونية و الإقتصادية، العدد الخاص، ديسمبر 2021، ص 06.

كما يعرف البريد الإلكتروني بانه (طريقة تسمح بتبادل الوسائل المكتوبة بين الاجهزة المتصلة بشبكة المعلومات)[1].

2. الشبكة العنكبوتية العالمية World Wide Web :

هي شبكة حاسوبية مركزية تتكون من عدد كبير من الشبكات الحاسوبية المنتشرة على إمتداد الكرة الأرضية والتي تقوم بتبادل البيانات فيما بينها بواسطة تبديل الحزم بإتباع بروتوكول الانترنت الموحد، كما تقوم الانترنت بالعديد من الخدمات مثل الشبكة العنكبوتية العالمية "الويب" وتقنيات التخاطب والبريد الإلكتروني وبروتوكولات نقل الملفات " FT ".

فيمكن من خلال الانترنت لأي مستخدم لحاسوب م رتبط بالشبكة الوصول الى المعلومات أيا كان نوعها والتشارك مع الاخرين في العمل وفي نفس الوقت يجري تبادل الملفات بأنواعها عبر الانترنت عن طريق البريد الإلكتروني.

3. خدمة الوي في" Wi-Fi "

تقنية Wi-Fi انتشرت هذه التقنية مؤخراً في شبكات الحاسب اللاسلكية بحيث أصبحت تمكن المستخدم من نقل البيانات وتتيح استقبال الإنترنت بدون الحاجة لوصل جهازك اللوحي أو هاتفك المحمول أو حتى بدون وصل جهازك الحاسب المحمول بأي نوع من أنواع وصلات الإنترنت السلكية مما يعني إتاحة قدرة كبيرة ومرونة واسعة في التحرك بحاسبك المحمول في أي مكان تريده سواء داخل المنزل أو داخل الجامعة أو من أي مكان[2].

ثانيا: المحكمة الإلكترونية

لإتمام عملية التقاضي الإلكتروني لابد من وجود المحكمة الإلكترونية التي يتم من خلالها تقديم الطلبات والدفوع من قبل المتداعين عن طريق الكمبيوتر وشبكة الحاسوب تمهيدا صدور

[1] رباب محمود عامر،"التقاضي في المحكمة الإلكترونية"، المرجع السابق، ص 397.

أشرف جودة محمد محمود، "المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر"، المرجع السابق، ص 88.

الحكم وتنفيذه والذي يتم عادة من خلال وسائل الاتصال الإلكتروني من دون حضور اطراف الدعوى، الامر الذي ساهم في تطوير جميع جوانب العمل القضائي[1].

فالمحكمة الإلكترونية وسيلة هامة لتطبيق عملية التقاضي الإلكتروني فهي عن عبارة عن حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود يربط بين شبكة الإتصالات الدولية (الأنترنت) و بين مبنى المحكمة، يعكس الظهور المكاني للمحاكم و المجالس القضائية، و من خلالها يعمل كتاب الضبط على تسجيل القضايا و متابعة الإجراءات القضائية كما يباشر القضاة النظر في الدعاوى و الفصل فيها بموجب تشريعات تخولهم مباشرة الإجراءات القضائية إلكترونيا[2].

ويرى آخرون أن المحكمة الالكترونية هي عبارة عن : سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة ، ضمن نظام، أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية – الانترنت– وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعاوى والفصل بها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين[3].

وعلى العموم، فإن المحاكم الإلكترونية بحاجة هي الأخرى إلى مجموعة من الوسائل حتى تتم عملية التقاضي الإلكتروني بفعالية وطريقة جيدة. هذه الوسائل تتمثل فيما يلي:

أ- المعدات والأجهزة الحاسوبية، وأجهزة نقل الصوت والصورة:

يتوجب لخلق نظام المحكمة الإلكترونية وجود عدة أجهزة حاسوب موزعة على عدة أماكن من المحكمة مرتبطة بالحاسوب الرئيسي المخصص للقاضي، بحيث يقوم بواسطته بالإطلاع على ملف الدعوى وتسجيل ما يتخذ من إجراءات بشأنها، كما تجهز قاعة

[1] رباب محمود عامر،"التقاضي في المحكمة الإلكترونية"، المرجع السابق، ص 403.

[2] عصماني ليلى، "نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية"، المرجع السابق، ص 218.

[3] أشرف جودة محمد محمود، "المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر"، المرجع السابق، ص 32.

المحاكمة بأجهزة لنقل الصوت والصورة كالكاميرات مثلا توضع في مكان مثالي لتمكن الأشخاص الذين يحضرون الجلسة حضورا افتراضيا من متابعة مجريات المحاكمة[1].

ب-إنشاء شبكة إتصالات داخلية (الشبكة العنكبوتية العالمية)

لابد أن يكون بالمحكمة الإلكترونية شبكة داخلية "إنترنت تربط جميع الأقسام والوحدات وقاعات المحكمة، على نحو يتيح لكل وحدة على الشبكة لاتصال بالأخرى آليا وإرسال ملفات الدعاوى والوثائق والاستفادة من البيانات والمعلومات المتوافرة بالشبكة[2].

ت-إنشاء موقع إلكتروني للمحكمة على شبكة الإتصال

يعتبر الموقع الإلكتروني بوابة المحكمة الإلكترونية إذ يتيح لكل شخص أو أي مواطن الحضور الإفتراضي للجلسات و يمكنه من الدخول للمحكمة بالطريقة الإلكترونية و تسجيل الدعاوى و السير في إجراءات التقاضي دون الحاجة إلى التنقل الشخصي، إضافة إلى هذا يمكن للمعني من الإتصال المباشر بموظفي المحكمة و الإستفسار عن ملف دعواه و المعلومات التي يريدها[3].

ث-إنشاء قاعدة بيانات

وهي عبارة عن نظام أرشفة إلكتروني لكل ملفات الدعاوى المعروضة على المحكمة، ويتم عرض برنامج حاسوبي يحوي نوعين من أنواع الحفظ التقني، النوع الأول: لوائح الإدعاء والوكالات التي أرسلت من الخصوم على ملفات {PDF}، والنوع الثاني: محاضر إلكترونية تدون جميع إجراءات المحاكمة[4].

---

[1] حايطي فاطيمة، "نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات الفضاء الرقمي"، المرجع السابق، ص 142.

[2] أشرف جودة محمد محمود، "المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر"، المرجع السابق، ص 85.

[3] حايطي فاطيمة، "نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات الفضاء الرقمي"، المرجع السابق، ص 142.

[4] عبد العزيز بن سعد الغانم، "المحكمة الإلكترونية"، ب ط، دار جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2017، ص 43.

ج-توفير خدمة البريد الإلكتروني لإرسال واستقبال الرسائل:

يعتبر البريد الإلكتروني من أهم متطلبات التقاضي الإلكتروني يمكن الفرد من إرسال واستقبال الرسائل من جميع أنحاء العالم و بمختلف الطرق سواء مكتوبة أو في شكل صور أو تسجيلات مع إمكانية حفظها، وهو وسيلة أطراف الدعوى في إرسال وتلقي التبليغات و الأحكام القانونية و كذا ملفات الدعاوى والعرائض وغيرها.

الفرع الثالث: المقومات المادية في التقاضي الإلكتروني

ظهرت اليوم مقومات تقنية حديثة فرضتها التطورات الحاصلة في العالم، ومن أهم سماته سيادة الوسائل الإلكترونية، وخاصة تلك التي تعتمد على شبكة الأنترنت ودعائمها، حيث تولدت عنها ضرورة إنشاء هيئات قضائية الكترونية ساعدت في إزاحة الحواجز بكافة أنواعها بين أطراف الدعاوى القضائية.

أولا: دعائم شبكة الأنترنت المساعدة في إجراءات التقاضي الإلكتروني

أن الثورة العلمية التقنية لغت الحدود الجغرافية والسياسية وجعلت من العالم قرية صغيرة، حيث أصبح من الممكن أن تنتقل المعلومات بصورة آلية من دون أي ضوابط، فمن هنا تزداد الخطورة للحفاظ على السرية والعدالة في التعامل بالتقنيات العلمية الحديثة، فباعتبار أن الأنترنت تخطت الحواجز الجغرافية والطبيعية تتنوع المعاملات عن طريقها حيث تساهم هذه الدعائم بشكل كبير في تطبيق التقاضي الإلكتروني وسنتطرق إليها على النحو التالي: 1[1]-

البريد الإلكتروني: l'adresse électronique

يعد البريد الإلكتروني من أهم الدعائم لشبكة الأنترنت بصفة عامة، فهو عبارة عن استخدام شبكة الأنترنت كصندوق للبريد بحيث يستطيع المستخدم إرسال الرسائل الإلكترونية وكذا إرسال الملفات الصوتية إلى شخص أو عدة أشخاص من مستخدمي الأنترنت، وهذه الطريقة يمكن

[1] لوني نصيرة، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص، ديسمبر 2021، ص6

استخدامها لتبادل الآراء والنقاش حول موضوع معين بين مجموعة من الأشخاص، وهي أشبه بنظام التخاطب عبر الأنترنت، أي أن البريد الإلكتروني يستخدم كمستودع لحفظ المستندات والأوراق والمراسلات التي تمت معالجتها رقميا في صندوق خاص وشخصي للمستخدم ولا يمكن الدخول إليه إلا عن طريق كلمة مرور .

- الشبكة العنكبوتية العالمية: World wide Web

هي شبكة حاسوبية مركزية تتكون من عدد كبير من الشبكات الحاسوبية المنتشرة على امتداد الكرة الأرضية، لاغية الحدود السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين الدول[1]، حيث تقوم بتبادل المعلومات فيما بينها بواسطة تبديل الحزم باتباع بروتوكول الأنترنت الموحد وأيضا تقوم الأنترنت بالعديد من الخدمات مثل الشبكة العنكبوتية العالمية "web" وتقنيات التخاطب والبريد الإلكتروني وبروتوكولات نقل الملفات، حيث أدت إلى تغيير المفاهيم التقليدية لعدة مجالات مثل العمل والتعليم والتجارة وبروز شكل آخر لمجتمع المعلومات، فهناك الملايين من مواقع الويب على الشبكة لكل منها عنوانه الخاص الذي يشار إليه بأحرف مختصرة والذي يقوم مقام العنوان العادي أو رقم الهاتف. [2]

3-خدمة الويفي Wi-Fi

هي نوع من أنواع تكنولوجيا اللاسلكية وبروتوكول شبكي لاسلكي، وهي من أكثر الوسائل شيوعا لتوصيل البيانات لا سلكيا في موقع ثابت، حيث تسمح للأجهزة الاتصال بالأنترنت دون الحاجة إلى أسلاك الأنترنت، كما تعتبر علامة تجارية خاصة بشركة Wi-Fi Alliance، وهي رابطة دولية من الشركات والتي تعمل في مجال تقنيات ومنتجات "LAN"اللاسلكية كما تحكم Wi-Fi في معايير "IEEE 802.11" تستخدم للربط بين مجموعة من أجهزة النظام

[1] عايد رجا الخلايلة، المسؤولية التقصيرية الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2011، ص 49.

[2] لوني نصيرة، مرجع: سابق، ص7.

المعلوماتي كالحاسوب وجهاز التوجيه "Routeur»، وكذلك الهاتف الذكي، Modem"، موديم "internet وهذا في اطار شبكة معلوماتية حيث تسمح بتحويل المعطيات[1]

بينها، ويمكن للمستخدمين الاستفادة منها في مجالات أخرى، وهي التخابر الهاتفي المرئي والصوتي، المحلي أو الدولي.[2]

ثانيا –المحكمة الإلكترونية

لتطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني لابد من وجود محكمة تعمل بالوسائل الإلكترونية بحيث يباشر من خلالها مجموعة من القضاة النظر في الدعاوى والفصل بها بصفة قانونية باعتماد تقنيات فائقة الحداثة لملفات الدعاوى من خلال برمجة الدعوى القضائية الإلكترونية.

تعرف المحكمة الإلكترونية عند البعض بأنها: "المحكمة التي تقوم بجميع الأعمال الموكلة إليها قانونا، باستخدام الحاسوب الإلكتروني الذي يحتوي على البرامج الخاصة، بتطبيق إجراءات التقاضي والموصول بشبكة الاتصالات الدولية (الأنترنت)، لاختصار الوقت والجهد وإصدار الحكم بأبسط وأسرع الطرق دون الحضور الشخصي للمحكمة".[3]

ومنه، تحتاج المحاكم الإلكترونية هي الأخرى إلى مجموعة من الوسائل حتى تتم عملية التقاضي بفعالية وطرق جيدة تتمثل هذه الوسائل في:

– موقع الكرتوني. / – الحاسوب. / – السجلات الإلكترونية بالصيغتين Word.pdf.

– أجهزة نقل الصوت كاميرات، ميكروفونات.

---

[1] خليل محمد، برابح زيان التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 01 جوان 2022، ص 8

[2] خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص59.

[3] عيسات ابتسام النظام القانوني للمحكمة الإلكترونية) مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الإدارة والمالية)، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية جامعة زيان عاشور، 2016/2017، ص14.

الفرع الرابع: المقومات البشرية في التقاضي الإلكتروني"

لتطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني من خلال الهيئة القضائية الافتراضية يتوجب، وجود أربعة إمكانيات أو متطلبات تأهيلية أساسية تتمثل في:

أولا –قضاة متخصصون في مجال القضاء الإلكتروني

هم مجموعة متخصصة من القضاة النظاميين، يطلق عليهم بقضاة المعلومات، يباشرون المحاكمات من خلال موقع كل منهم لدى المحكمة الإلكترونية والتي لها موقع الكرتوني على الأنترنت ضمن نظام قضائي يمكن أن نطلق عليه دائرة المعلوماتية القضائية، ويقوم هؤلاء القضاة بالمباشرة في تطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني، وتدوينها في ملف الدعوى الإلكترونية، بهدف الوصول لإثبات الحق موضوع الدعوى من خلال مجموعة متطورة من الإجراءات الإلكترونية، ويتحقق هذا العنصر من خلال الحصول على دورات مكثفة في علوم الحاسوب، وكذلك نظم الاتصال وبرامج المواقع الإلكترونية ، وأيضا تجهيز مكاتبهم بأحدث الأجهزة التي ستمكنهم من تسجيل الدعوى القضائية الإلكترونية متابعة سيرها [1]

ثانيا –إدارة المواقع والمبرمجين

توكل إدارة المواقع وبرمجتها إلى أشخاص مؤهلين علميا في مجال المعلوماتية والبرمجة الإلكترونية، وهم على الأغلب مجموعة من الفنيين المختصين بالمجال الإلكتروني الذين يعملون على الأجهزة التقنية ويستخدمون البرامج الإلكترونية اللازمة لها، يتواجدون خارج قاعة المحكمة عادة أو في الأقسام المجاورة لها، وتكون من أهم واجباتهم متابعة سير إجراءات المحكمة، ومعالجة العطل التي قد تحدث في الأجهزة والمعدات قبل وأثناء المرافعة، والقيام بحماية النظام من الفيروسات وإحباط محاولة دخول المخربين والفضولين على موقع المحكمة،

[1] حازم محمد شرعة، مرجع سابق، ص62.

إضافة إلى مساعدة كتاب الضبط بتنفيذ واجباتهم التقنية، ما يسمح بتحقيق حماية معلوماتية وفنية لبيانات وإجراءات التقاضي الإلكتروني. [1]

ثالثا -كتاب ضبط المواقع الإلكترونية

يتمثل في مجموعة من الحقوقيين والمتخصصين أيضا بتقنيات الحاسوب والبرمجيات وتصميم وإدارة المواقع الإلكترونية مؤهلين للعمل في هذا المجال، ويمارسن التزامات عديدة في العمل القضائي الإجرائي نذكر أهمها:

1-تجهيز جدول مواعيد الجلسات.

2-استيفاء الرسوم الكترونيا بإحدى وسائل الدفع الإلكتروني.

3-تسجيل الدعاوى وأرسالها مع ما تتضمنه من أدلة أثبات، أو أي وثائق أخرى يمكن إرسالها بواسطة الماسح الضوئي Scanner مع الاحتفاظ بالأصل لغرض إرساله للمحكمة في حالة طلبه.

4 -متابعة الدعاوى عرض الجلسات.

5-الاتصال بأطراف الدعوى وتبليغهم بالحضور في مواعيد انعقاد الجلسات بعد التأكد من صفة كل منهم سواء كانوا شهود، أو أطراف الدعوى، أو غيرهم قبل إدخالهم إلى موقع المحكمةالافتراضية أمام القاضي. [2]

رابعا -المحامين المعلوماتيين

يمثل نوع حديث من أنواع الممارسة المهنية للمحاماة ، فهو مصطلح يطلق على المحامي الذي يحق له تسجيل الدعوى والترافع في المحكمة الإلكترونية، حيث يستلزم الأمر معرفة علوم الحاسوب ونظم الاتصال، وتصميم البرامج والمواقع الإلكترونية، مع ضرورة وجود الأجهزة والمعدات الحاسوبية المرتبطة بشبكة الاتصالات الدولية، من خلال مزود الخدمة في مكاتب المحامين الخاصة لتمكنهم من أداء التزاماتهم بالشكل الذي يؤدي فيه المحامي رسالة القضاء

[1] المرجع نفسه، ص 63.

[2] حازم محمد شرعة، مرجع سابق، ص62-63.

بشفافية وبمهنية، ولأجل هذا يتوجب أن يكون المحامي على استعداد تام لهذه الفكرة على الصعيدين الشخصي والمكتبي

خلاصة الفصل الاول:

من خلال الفصل الاول فقد تطرقنا الى القانوني للتقاضي الالكتروني حيث تطرقنا الى المبحث الأول مفهوم التقاضي الإلكتروني من خلال تعريف التقاضي الالكتروني وخصائصه ثم المبحث الثاني : أنواع التقاضي الالكتروني ومقوماته من خلال التطرق الى اهم انواعه و شروط العمل بتقنية التقاضي الإلكتروني ومقوماته

الفصل الثاني

اجراءات التقاضي الجزائي وتحدياته

تمهيد:

عرف تطبيق النظام الخاص بالتقاضي الالكتروني في الجزائر في شقية المدني والجزائي الذي نخصصه في دراسة موضوعنا الى التقاضي الالكتروني في المجال الجزائري من خلال التطرق الى اهم اجراءات تطبيق الية التقاضي الإلكتروني في المجال الجزائي وما هي اهم التحديات التي تواجهه وكيفه هو مستقبله في الجزائر

حيث نقسم الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: تطبيق الية التقاضي الإلكتروني في المجال الجزائي

المبحث الثاني: تقييم نظام التقاضي الالكتروني في الجزائر

المبحث الأول: تطبيق الية التقاضي الإلكتروني في المجال الجزائي

من أهم المظاهر الإجرائية التي تم تكريسها لتجسيد التقاضي الإلكتروني في المادة الجزائية الاعتماد على المراقبة الإلكترونية والتي تعتبر من أهم مصادر البحث والتحري، ونظام المحاكمة عن بعد، وهذا ما سيتم التطرق إليه كما يلي:

المطلب الأول: المراقبة الإلكترونية

عرفها المشرع الجزائري من خلال المادة 150 مكرر من القانون 18-01 المؤرخ في 30 يناير 2018 الذي يعدل ويتم القانون 04/05 في 06/02/2005 والمتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين بفصل رابع من الباب السادس تحت عنوان " الوضع تحت المراقبة الإلكترونية "، حيث جاء في نص المادة 150مكرر " الوضع تحت المراقبة الإلكترونية بأنه إجراء يسمح بقضاء المحكوم عليه كل العقوبة أو جزء منها خارج المؤسسة العقابية .

يتمثل الوضع تحت الرقابة في حمل الشخص المحكوم عليه طيلة المدة الذكورة في المادة 150 يسمح بمعرفة تواجده في مكان تحديد الإقامة المبين في مقرر الوضع الصادر عن قاضي تطبيق العقوبات. [1]

كما أضاف المشرع الجزائري في المادتين 150 مكرر 15 و 16 بأنه يتم تطبيق نظام المراقبة الإلكترونية تدريجيا متى توفرت الشروط الضرورية لذلك، وأنه تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذا الفصل عند الاقتضاء عن طريق التنظيم. [2]

نص المشرع الجزائري طبقا لنص المادة 150 مكرر 1 من قانون 18-01 على أن الوضع تحت المراقبة الإلكترونية كطريقة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة خارج السجن دون

[1] القانون رق18-01 المؤرخ في 30 يناير 2018، الجريدة الرسمية العدد 05 المؤرخة في 30 جانفي 2018، المتمم للقانون رقم 05-04 المؤرخ في 6 فبراير 2005 والمتضمن قانون تنظيم السجون والقانون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، الجريدة الرسمية العدد ،12 الصادرة بتاريخ 13 فبراير 2005

[2] المواد 150 مكرر 15 150 مكرر 16 من القانون 18-01، مصدر سابق

اعتبارها عقوبة قائمة بحد ذاتها [1] ، حيث اشترط المشرع شروطا لا بد من توافرها في العقوبة المحكوم بها لضمان تنفيذ هذا النظام نوجزها فيما يلي:

– يعتبر الشرط الأهم والأساس لتطبيق المراقبة الالكترونية، وهو أن تكون العقوبة سالبة للحرية، وعليه لا يطبق على العقوبات الأخرى كالغرامات والمصادرة. [2]

– لا بد أن تكون مدة العقوبة المحكوم بها لا تتجاوز 03 سنوات، وهذا بالنسبة للمحكوم عليه غير المحبوس , أي يقصد بذلك العقوبات المتعلقة بالجنح التي لا تتجاوز ثلاث سنوات والمخالفات، أو في حالة ما إذا كانت العقوبة المتبقية لا تتجاوز هذه المدة وهذا بالنسبة للمحبوس الذي حكم عليه بعقوبة سالبة للحرية طويلة المدة، وفي هذه الحالة تكون جنحة أو جناية، وبدأ في تنفيذها فعلا وأمضى جزءا منها ولكن المدة المتبقية من هذه العقوبة أقل أو تساوي ثلاث سنوات . [3]

أن لا يكون الحكم بالعقوبة نهائي، وهو شرط أورده المشرع الجزائري في المادة 150 مكرر 03.[4]

المطلب الثاني : المحاكمة عن بعد

يعتبر نظام المحاكمة عن بعد من الأنظمة الجديدة المطبقة، حيث يعتمد على تقنية الصوت والصورة داخل أورقة المحاكم، وهذا بفضل شبكة الألياف البصرية التي تم بواسطتها ربط كل المحاكم والمجالس والمؤسسات العقابية عبر التراب الوطني. حيث تمكن هذه الميزة من سماع الأطراف والتحقيق معه عن بعد، كما يمكن سماع المتهمين في مادة الجنح والمحبوسين في

[1] بدري فيصل، الوضع تحت المراقبة الالكترونية – السوار الالكتروني كبديل للعقوبة السالبة للحرية قصيرة المدى، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد ،02 العدد 10، جوان 2018، ص 807.

[2] ساهر ابراهيم الوليد، مراقبة المتهم الكترونيا كوسيلة للحد من مساوع الحبس الاحتياطي (دراسة تحليلية)، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الإسلامية، المجلد 21 العدد 01 2013 ص 668.

[3] أنظر المادة 150 مكرر 1 من القانون 18–01، مصدر سابق.

[4] انظر المادة 150 مكرر 3 من القانون 18_01 مصدر سابق

مؤسسات عقابية للتحقيق من إجراءات تنقلهم بالإضافة إلى العديد من المزايا التي تسهل عملية القضاء . [1]

فالمحبوس لا يبقي في انتظار أمر الاستخراج والتحويل الذي تصدره النيابة العامة، لا سيما اذا كان هذا الأخير بعيد المسافة من جهة المحاكمة وبالتالي تتم محاكمته في أقرب الآجال وفي هذا ربح للوقت والمال والجهد [2]

يعتبر المشرع الجزائري من التشريعات لتي تأخرت زمنيا في اعتماد تقنية المحادثة المرئي عن بعد في قطاع العدالة، حيث تمت أول محاكمة عن بعد داخل الوطن بتاريخ 2015 /10/ 07 بمحكمة القليعة، فيما كانت أول محاكمة دولية بتاريخ 11/07/2016 بمجلس قضاء المسيلة أين خوطب الشاهد بتقنية الصورة الصوت وهو في مجلس قضاء " نانتير فرنسي " [3]

يعتبر القانون 15-03 أول قانون نص على المحاكمة المرئية عن بعد وهذا من خلال المواد 14،15،16، [4] والتي عرفت تعديلات بموجب تعديل قانون الإجراءات الجزائية بالأمر 20_04 وتحديدا في الكتاب الثاني مكرر بعنوان " استعمال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية أثناء الإجراءات " في المواد من 411 مكرر ،11، مبينا فيها إجراءات استعمال الوسائل المرئية أثناء مرحلة التحقيق، وأثناء مرحلة المحاكمة . [5]

كما أجاز الأمر 15-02 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية بمقتضى المادة 65 مكرر 19،، وكذا المادة 65 مكرر 27 إمكانية سماع شهادة الشهود عن طريق الية المحادثة المرئية

[1] العيداني محمد زروق يوسف مرجع سابق، ص 512

[2] . بلواضح الطيب الذهبي حليفة الخدمات الالكترونية المتاحة في مجال عصرية العدالة الجزائرية، مجلة الدراسات القانونية و السياسية، مجلد 06، عند 01 جانفي 2020، ص 148.

[3] بواشري أمينة سالم بركاهم الاصلاح الاداري في الجزائر عرض تجربة مرفقي العدالة (2017-1999)، المجلة العلمية الجزائر ،3 المجلد 06، العدد 11 جانفي 2018، ص 225

[4] القانون رقم 15-03 المؤرخ في 1 فيفري 2015 المتعلق بعصرية العدالة، مصدر سابق.

[5]القانون رقم 15-04 المؤرخ في 1 فبراير 2015، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادر بتاريخ 10 فبراير، 2015

عن بعد قصد توفير الحماية اللازمة للشهود من خلال كتمان هويتهم حفاظا على أمنهم باعتبار أن هذه الآلية لا تسمح بمعرفة صور الأشخاص أو أصواتهم . [1]

حيث حددت المادة 14 من القانون 15-13 والمادة 441 مكرر 8 من قانون الإجراءات الجزائية شروط موضوعية من أجل تحقيق محاكمة عن بعد وهي: [2]

- وجود سبب جدي لتطبيق المحاكمة عن بعد كبعد المسافة، أو حسن سير العدالة، مع تطبيقها فقط في الجرائم ذات وصف الجنحة فقط [3] وجوب مراعاة احترام إجراءات التقاضي المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية [4]

- الحصول على الموافقة الصريحة للمتهم، وهذا بمقتضى نص المادة 15 من القانون 15-03 غير أن المشرع الجزائري تراجع عن ذلك بموجب الأمر 20-04 وترك الأمر للسلطة التقديرية لقاضي الحكم، إذ نصت المادة 441 مكرر قانون الإجراءات الجزائية المستحدثة بموجب الأمر 20-04 على أنه يجوز للقاضي اللجوء الاستعمال تقنية المحاكمة المرئية من تلقاء نفسه، وبعد استطلاع رأي النيابة، وأنه في حالة اعتراض النيابة او أحد الخصوم، وإذا رأت به الحكم عدم جدية هذا الاعتراض فإنها تقضي باستمرار المحاكمة المرئية بموجب قرار غير قابل للطعن فيه.

أما فيما يخص الإجراءات الشكلية فتكون وفقا لما هو معمول به في الهيئات القضائية حاليا، وتتمثل هاته الإجراءات في :

---

[1] الأمر 15-02 المؤرخ في 23 يوليو 2015، يعدل ويضم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في يونيو 1966، الجريدة الرسمية عدد 40 الصادر بتاريخ 23 يوليو 2015

[2] القانون 2015 المتعلق بعصرية العدالة ، مصدر سابق

[3] مهدي أسماء، فاصل الهام، فعيل الية القاصي الالكتروني في الجزائر، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص، ديسمبر 2021، ص 342

[4] رحايلي سيف الدين، القواعد الموضوعية والاجرائية للقاصي الالكتروني في المادة الجزائية، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية الجزائر، العدد الخاص، ديسمبر 2012، ص9.

مثول المتهم من خلال شاشة معروضة في قاعة الجلسات، تقابلها شاشة أخرى في المؤسسة العقابية، حيث يقوم القاضي بالمناداة على المتهم، ويتم استجوابه صوتا وصورة بنفس إجراءات الاستجوابات العادية، تليها طلبات النيابة العامة، ومرافعات الدفاع، ويقوم أمين ضبط الجلسة بتدوين التصريحات التي تدور في الجلسة، ثم يداول القاضي في القضية وينطق بالحكم على مرأى المتهم الماثل مرئيا، ويتم الاحتفاظ بالتصريحات التي دارت في الجلسة في دعامة الكترونية ترفق بالملف الورقي، بالإضافة إلى الشروط الشكلية التي نصت عليها المادة 14 من القانون 15-03 وهي :

- وجوب تسجيل التصريحات على دعامة تضمن سلامة التصريحات والإجراءات أو تضمن الوسيلة في المحاكمة المرئية سرية الارسال [1]

- وجوب تدوين التصريحات على دعامة تضمن سلامتها وارفاقها بملف الإجراءات، وهذا كضمانة لحماية المتهم .

وجوب تحرير أمين ضبط المؤسسة العقابية محضرا عن سير عملية استعمال تقنية المحاكمة المرئية، ويوقعه، ثم يرسله إلى رئيس الجهة القضائية المختصة لإلحاقه بملف الإجراءات، وهذا بمعرفة رئيس المؤسسة العقابية المتواجد فيها المتهم المحبوس

إن اعتماد الية المحاكمة عن بعد خطوة هامة وفعالة في قانون الإجراءات الجزائية حيث مكنت من تفادي مخاطر انتشار عدوى فيروس كورونا كما ساهمت في تسريع الاف القضايا التي كانت متوقفة بسبب جائحة كورونا، كما ساهم اعتماد هذه التقنية في ايجاد حلولا كثيرة لإشكاليات كانت تحد من وتيرة السير الحسن للعمل القضائي. [2]

[1] رحايلي سيف الدين، مرجع سابق، ص 10

[2] أمير بوساحية، وفاء شناتلية، مستقبل أقنية المحاكمة المرقية عن بعد في صوع الأمر 20-04: بين المواءمة المرحلية الجائحة كورونا وصعوبة الاستمرار بعدها المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58 العدد 02 ، جوان 2021، 871-872-

وباعتماد المشرع الجزائري على تقنية المحادثة المرئية عن بعد خلال مراحل سير الدعوى الجزائية خاصة في مرحلتي التحقيق والمحاكمة، وجهت إليه الكثير من الانتقادات بخصوص تطبيق هذا النظام لما فيه من مساس بضمانات المحاكمة العادلة . [1]

حيث ستحاول التطرق إلى مدى تأثير المحاكمة عن بعد على ضمانات المحاكمة العادلة كما يلي:

المحاكمة المرئية عن بعد على ضمانات المحاكمة العادلة في مرحلة التحقيق:

تعد مرحلة التحقيق المرحلة التحضيرية التي تسبق المحاكمة، يقصد بها مهمة البحث عن الأدلة المتعلقة بموضوع الدعوى قبل إحالتها إلى المحكمة، حيث يمكن للمحكمة أن تنظر في الدعوى بعدما تبين عناصرها وظهرت أهم المعطيات المتصلة بها من أجل الفصل فيها، هذا بعد وصلها إلى النتائج من خلال التحقيق الابتدائي من ألله محبت ارتكاب الجرم وحسبه للمتهم [2]

وعلى الرغم من ذلك فإن هذا الأخير منح له ضمانات تحمي حقوقه وحريته من في صف جراء اتخاذ إجراءات التحقيق، خاصة مع استخدام خليات محشورة عاشت في المحاكمة المرئية من بعد، ولعل أهم هذه الضمانات تجد حق الدفاع والحق في سرية اجراءات التحقيق

[1] يزيد بوحليط، حليل الله قليعة، المحاكمة عن بعد: سرعة الاجراءات أم الهدار للصمانات، مخبر مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 01 أفريل 2021، ص 895

[2] ا محمد شاكر سلطان، ضمانات المتهم أثناء موطة التحريات الأولية والتحقيق الابتدائي، رسالة ماجستير في القانون القصص علم الإجرام والعقاب، كلية الحقوق والعلوم المياسية جامعة العايد الحاج لخضر بافته، 2013، ص 108 يزيد بوطية، خليل الله فليقة، مرجع سابق، من 895

1 – تأثير عليه المحادثة المرئية من بعد على حق الدفاع

يتر حق المتهم في الاستعانة بمحام من الحقوق الاساسية لضمان محاكمة عادلة باعتبار أن للمحامي حل مكينه من الدعوى، والحق في قديم كل طلب أو نفسه لقائده موكله. ويضاف كذلك على حضور الاستجواب . [1]

حيث يهدف الى تحقيق مصلحة المجمع الى الحقيقة بيدانه من ثبت ادائكه وتركته ومنه تحقيق التوازن بين سلطة الاتهام والمتهم، فهذا الحق مكفول بموجب المواثيق الدولية لاسيما المهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية كما كفله المشرع الجزائري من خلال المادة 100 من قانون الاجراءات الجزائية [2]

وبالرجوع المشرع الجزائري الى استعمال المحاكمة المرئية من بعد خلال مرحلة التحقيق من خلال المادة 15 من القانون رقم 03/15 [3] المادة 411 مكرر من الأمر 04/20 اصبح بإمكان قاضي التحقيق استجواب المتهم ير المحبوس بمقر المحكمة الأقرب الى مكان اقامته وهذا ذا بحضور محاميه وهوما نصت عليه المادة 441 مكرر على ... احترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها في هذا القانون حيث جمل المشرع الجزائري لخصوم الدعوى و طرف مدني ضمانه في الاستعانة بمحامي ما لم يتنازل صاحبه عنه [4]، كما الزم وضع الملف تحت طلب محامي المتهم قبل الاستجواب ب 24 ساعة وكذلك المدعي المدني وفقا للمادة 105 من قانون الاجراءات الجزائية [5]

---

[1] محمد مومن حق المتهم في الاستعانة بمحامي الثناء محاكمة الجنائية مجلة الاجتهاد القضائي يسكراء العدد 13 2016 ، ص 113.

[2] هلالي عبد الله حقوق دفاح في مرحلة ما قبل المحاكمة في النمط الجنائي و النمط الوالي ، دار النهضة العربية ، القاهرة، بدون سنة، من 05

[3] القانون رقم 15–03 المتعلق بعصرنة العدالة ، مصدر سابق

[4] الأمر 20–04 المتضمن تعديل قانون الإجراءات الجزائية، مصدر سابق

[5] المر المادة 5 من قانون الإجراءات الجزائية .

لكن ما يجعل هذه الطريقة حسم بسلبيات هو انها لا تجعل المتهم يعبر إلا من حججه واسانيده، ولا يمكنه الاستفادة من لغه الجسد التي قد يبديها في الدفاع عن نفسه والتي تلعب دور كبير في هذا الإطار وتؤثر على حق الدفاع . [1]

2 – تأثير المحكمة المرئية عن بعد على سرية إجراءات التحقيق

تعدسرية إجراءات التحقيق من أهم الضمانات التي تحمي حقوق المتهم، بحيث يتم التحقيق في غير حضور الجمهور، حيث يلتزم كل شخص يساهم في إجراءات التحقيق بكتمان السر المهني تحت طائلة العقوبات الجزائية.

ولعل الغاية من هذا الإجراء هو الحفاظ على سرية مجريات التحقيق من أجل عدم المساس بسمعة المتهم وكرامته ومنع التشهير به فالمتهم يعبر بريئا حتى تثبت إدانته ويضاف أيضا إلى ذلك حماية الخصوم وسلطة التحقيق من تأثير الرأي العام، حيث يؤدي نشر الأخبار قبل بدي المحاكمة إلى التهويل، وعبارات عناصر المتهم أو تناهضه خاصة إذا كانت الجريمة تشغل رأي الناس، مما يؤثر سلبا على مجريات التحقيق وحدت على هيئة المحكمة . [2]

تضم المحاكمة المرئية من بعد سرية الاتصال وأمانته، بحيث لا يمكن أن تجرى على مواقع التواصل الاجتماعي أو عبر شبكات غير محمية فهي تتم في شبكة مخصصة لذلك تسمى الشبكة القطاعية لوزارة المثل، حيث تضمن هذه الأخيرة الاتصال الإلكتروني والتبادل الفوري المؤمن للمعلومات بين مخطف القطاع وضع العظام الأنترنت إذ تم ربط كل الجهات القضائية والمؤسسات العقابية . [3]

---

[1] أمير بوساحة ، وفاء شنافية ، مرجع سابق ، ص 879

[2] القانون 06–22 المؤرخ في 20 ديسمبر المعدل والمتمم للأمر 66–155 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المتضمن تعديل القانون الاجراءات الجزائية الجريدة الرسمية رقم 8 الصادرة بتاريخ 24 دسمبر 2006.

[3] يزيد بوطية، خليل الله فليقة، مرجع السابق، من 896

حيث نصت المادة 14 من القانون رقم 03/15 المطلق بعصرنة العدالة [1] ..يتم تسجيل التصريحات على دعامة تضمن سلامتها .... والمادة 441 مكرر من الأمر رقم 04/20 السالف الذكر [2] . يجب أن تضمن الوسائل المستلمة سرية الاتصال وأمانته .. .

اثر تقنية المحاكمة التركية من بعد على ضمانات المحاكمة المائلة في مرحلة المحاكمة

أثر عليه المحاملة العربية من بعد على مبدأ العلنية:

يقصد بالملقية تمكين الجمهور الناس من الاطلاع على جلسات المحاكم والعلم بها فيسمح لجميع الأشخاص بارتياد قاعات الجلسات دون تمييز من حضور ذلك المرافعات .

فالعلنية إذن هي السماح للأفراد من مراقبة ما يدور في الجلسات من جهة، وضمانة أساسية للمتهم الذي يكون مطمئن لأن قضيته كون تحت مرأى الجمهور من جهة أخرى فلا يكون هناك شك في تطبيق القانون. [3]

يشكل مبدأ علنيه الجلسات إحدى الضمانات الرئيسية التي يجب توافرها في أي محاكمة جنائية، كونه يعتبر مؤشر أساسي للنزاهة وسلامة إجراءات المحاكمة، لذلك تكلف كافة المواثيق والعهود الدولية المعنية بحقوق الإنسان حق المتهم في محاكمة علنية ونزيهة. [4]

حيث تعتبر العلانية من المبادئ الأساسية التي يرتكز عليها النظام القضائي الجزائري ولان المحاكمة العادلة لاتتجسد الا اذا كانت جلسات القضاء مفتوحة امام الناس، ليمارس هؤلاء

[1] لعجاج مريم، جوادي الماس، على القاضي والمثول أمام القضاء في أجال معقولة الثناء الخير الصحي، مجلة الاجتهاد الدراسات القانونية والاقتصادية المجلد 09، العدد ماء ديسمبر 2020، من 227

[2] القانون 15-03 المنطق بعصرنة الحالة، مصدر سابق.

[3] ا مزيان محفوظ، موبدان بلقاسم، مبدأ علانية المحاكمة الجزئية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجاية، 2016/2017، ص6،

[4] د يوسفي عيد الهادي، المحاكمة العربية عن بعد تكوين العصرنة العدالة أم مساس بالضمانات، مطلة الفيزا للبحوث والمراسلات، المجلد 06، العدد 01 ديسمبر 2021، ص228

رقابه شعبيه على القاضي عنه أكثر للحرص على تطبيق القانون ومراعاة حقوق الخصوم والمساواة بيهم . [1]

يرى البعض أن كلية المحادثة المرئية من بعد في المحاكمة الجزائية، لا تحقق مقتضيات المحاكمة العادلة لمساسها بأهم مبادى المحاكمة وهو مبدأ العلنية، فهي لاتسمح للعامة بممارسة الرقابة التشعبية على هيئة الحكم، وهذا ما يفسح المجال لتسعف القضاء، ويمس بضمانات الخصوم وبخاصة المتهم ، ولا توفر حضور الجمهور في قامة الجلسات، ويرى جانب اخر أن المبررات التي أدت التشريعات إلى استعاد هذه التقنية هي مبررات صحية تهدف إلى تفعيل البروتوكول الصحي المفروض من منظمة الصحة العالمية لمواجهة المستجد تداعيات انتشار فيروس كورونا، وهذا ما يصب تطبيق العملية التي قد يحمل من تكريسه مساسا بالصحة العامة، وهي مصلحة أولى بالحماية من مصلحة المتهم الخاصة [2]

أثر عليه المحادثة المرئية من بعد على مبدأ الوجاهية :

يقصد بميداً الوجاهية " اتخاذ كافة الإجراءات في مواجهة الخصوم بطريقة تمكينهم من العلم بها، سواء من طريق إجراءها في حضورهم كإبداء الطلبات والدفوع وإجراء التحقيقات أو من طريق اعلانهم بها أو تمكينهم من الاطلاع عليها ومناقشتها، والهدف من هذا المبدأ ضمان تطبيق حق الدفاع الخصوم خير الإحاطة بكل الإجراءات وتمكينهم من الرد عليها " [3]

حيث تعبر المحاكمة وجاهية عند وضع المتهم وجها لوجه أمام متهم أخر أو شاهد أو ضحية ليسمع بنفسه ما يصدر منه من أقوال، وما يبدر نه من ادعاءات فيتولى المتهم الإجابة تأييدا أو تفنيداء فمتقضى هذا الأمر تتم كافة إجراءات المحاكمة وما يجري فيها من

[1] د عمار بوضياف المحاكمة العادلة في النظام الجنائي الإسلامي والمواثيق الدولية دراسة مقارنة – صور الفقر والتوزيع، الجزائر 2010، ص32

[2] ا يزيد بوحليط خليل الله فليقة، مرجع سابق، ص 897

[3] عبد الرحمن بريارة ، شرح قانون الاجراءات المدنية و الإدارية ، منشورات البغدادي ، الجزائر 2009 ، ص 22

مرضعات أو تقديم أدلة أو سماع شهود، بحضور المتهم والتضحية والشهود أمام هيئة المحكمة[1] إن اللجوء إلى المحاكمة من بعد باستخدام تقنية المحادثة المرتبة في مجال المحاكمة الجنائية ينشأ عنه امتداد النطاق الجغرافي لجلسات المحاكمة، بحيث يشمل مكانين أو أكثر داخل إقليم الدولة الواحدة، أو أقاليم عدة دول يتواجد فيها المتهم أو المتهمين والشهود وغيرهم من أطراف الدعوى العمومية . [2]

يؤدي استخدام تقنية التواصل المرئي عن بعد في المحاكمة الجنائية لا يمس بمبدأ الوجاهية، لأن هذه التقنية تمكن أطراف الدعوى من رؤية بعضهم البعض بشكل واضح، وتحقق مبدأ المواجهة بين الخصوم ودون الحاجة إلى الوجود الفعلي في أماكن انعقادها [3]" لكن هناك من يعتبر أن هذا الأسلوب مناف تماما لمبدأ الوجاهية ذلك أن هذه التقنية لا تتيح لهيئة المحكمة التعرف على معالم شخصية المتهم، مما يؤدي إلى تعذر القاضي تكوين قناعة تجاهه، بالإضافة إلى أنها لا تحقق الحضور الفعلي الأطراف الدعوى والمواجهة المباشرة بين المتهم والضحية والشهود مما يؤثر سلبا على تصريحاتهم وأقوالهم [4]

[1] محمد طلحاب العتيبي، دور المحامي في الاجراءات الجزائية ، رسالة ماجستير ، التشريع الجنائي الإسلامي ، كلية الدراسات العليا ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2004 ص 120

[2] يوسفي عبد هادي , مرجع سابق ص 230

[3] عبد المجيد عمارة , استخدام تقنية المحادثة عن بعد في التحقيق الحاكمة الجزائية , مجلة دراسات و ابحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية و الاجتماعية , المجلد 10 العدد 03 سبتمبر 2018 ص 65

[4] يزيد بو حليط خليل الله فليغة مرجع سابق ص 898

المبحث الثاني: تقييم نظام التقاضي الالكتروني في الجزائر

عرفت الجزائر انطلاقة تطبيق اليات التقاضي الالكتروني في المجال المدني والجزائي ولكن بصورة محتشمة الامر الذي دفعنا الى دراسة تقييم نظام تطبيق التقاضي الالكتروني في الجزائر من خلال العمل على تقسيم المبحث الى المطلب الاول بوادر تبني فكرة التقاضي الإلكتروني في الجزائر والى المطلب الثاني: تقدير نظام التقاضي الإلكتروني

المطلب الأول: بوادر تبني فكرة التقاضي الإلكتروني في الجزائر

لا يمكن تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني او المحاكمة عن بعد، بدون وجود تشريعات تسمح بالتقاضي عن بعد وإتمام كافة إجراءات التقاضي بالطريق الإلكتروني باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، فالقاضي لا يستطيع استخدام وسائط الاتصال الحديثة في عمله إلا إذا كان هناك تنظيم تشريعي يسمح له بذلك فبالرجوع إلى المنظومة التشريعية الداخلية للجزائر، نجد جملة من القوانين التي تطرقت إلى فكرة عصرنة قطاع العدالة وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال ما يلي:[1]

الفرع الأول: القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة

يعد القانون 15-03 المؤرخ في 1 فبراير 2015 أهم خطوة قامت بها الجزائر و ذلك من أجل مواكبة التطورات التنكولوجية الماسة منهم قطاع العدالة، ولقد احتوى هذا القانون على 16 مادة، حيث تم تطرق إلى فكرة التقاضي الالكتروني، على النحو التالي:

في البنود الثالثة من أحكام المادة الأولى منه:

- وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل،
- إرسال الوثائق والمحررات القضائية بطريقة الكترونية،
- استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية[2].

---

[1] عبدالالوي خديجة، "أثر تطبيق المحاكمة عن بعد على ضمانات المتهم"، المرجع السابق، ص 203.

[2] Cherroun Hacina, "E-Litigation in Algeria" , Op Cit, page 138.

إذ نجد أن المادة 09 من هذا القانون قد نصت بصريح العبارة أن الجزائر اعتمدت فعليا على تقنية التقاضي الإلكتروني من خلال التبليغ الإلكتروني وإرسال المحررات القضائية بالشكل إلكتروني، كما تبنت هذه التقنية من خلال نص المادة 14 من ذات القانون والتي سمح فيها المشرع بسماع الأطراف واستجوابهم عن طريق االمحادثة المرئية عن بعد في حالة بعد المسافة أو تطلب حسن سير العدالة ذلك[1]، أما أحكام المادة 15 فنصت على أنه: " يمكن قاضي التحقيق أن يستعمل المحادثة المرئية عن بعد في استجواب أو سماع شخص وفي إجراء مواجهات بين عدة أشخاص.يمكن لجهة الحكم أيضا أن تستعمل المحادثة المرئية عن بعد لسماع الشهود والأطراف المدنية والخبراء.ويمكن جهة الحكم أن تنظر في قضايا الجنح أن تلجأ إلى نفس الآلية لتلقي تصريحات متهم محبوس إذا وافق المعني والنيابة العامة على ذلك."[2]

كما اتخذت المادة 16 منه القرب معيارا لتحديد التي يجب فيها على المعني الإدلاء بتصريحاته مع اشتراط حضور وكيل الجمهورية المختص إقليميا و أمين الضبط، يتحقق وكيل الجمهورية من هوية الشخص الذي يتم سماعه ويحرر محضرا عن ذلك.إذا كان الشخص المسموع محبوسا، تتم المحادثة المرئية عن بعد من المؤسسة العقابية التي يوجد فيها المحبوس"[3].

الفرع الثاني: الأمر رقم 15-02 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية

وردت تقنية التقاضي الالكتروني في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، المعدل والمتمم، في الفصل السادس" في حماية الشهود والخبراء والضحايا"، من الباب الثاني"في التحقيقات"، بالكتاب الأول تحت عنوان" في مباشرة الدعوى العمومية وإجراء التحقيق".

[1] حايطي فاطيمة، "نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات الفضاء الرقمي"، المرجع السابق، ص 141.

[2] المادة 15 من القانون 15-03 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة.

[3] المادة 16 من القانون 15-03 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة.

حيث نصت المادة 65 مكرر 27: "يجوز لجهة الحكم، تلقائيا أو بطلب من الأطراف، سماع الشاهد مخفي الهوية عن طريق وضع وسائل تقنية تسمح بكتمان هويته، بما في ذلك السماع عن طريق المحادثة المرئية عن بعد واستعمال الأساليب التي لا تسمح بمعرفة الشخص وصوته..."[1]

وعليه، نلاحظ أن المشرع الجزائري، أحدث نقلة نوعية، من خلال تبنيه لفكرة التقاضي الالكتروني، في منظومته القانونية . مع الإشارة هنا إلى أن تطبيق هذه التقنية في المحاكمة أمر غير ملزم،وهو ما يظهر من خلال نص المادة 65 مكرر 27 المشار إليها، وكذلك المادة 15 من القانون 15 – 03 المتعلق بعصرنة العدالة، حيث جاءت بصيغة جوازية كما هو ملاحظ، إذ لا يمكن إجراء المحاكمة عن بعد إلا بعد موافقة النيابة العامة والمتهم[2].

المطلب الثاني: تقدير نظام التقاضي الإلكتروني

الهدف من تقدير نظام التقاضي الإلكتروني هو معرفة مدى فاعليته في تحقيق المبادئ الأساسية في التقاضي، فمما لا شك فيه أن أي تقنيه أو آلية لها ايجابياتها وسلبياتها وفي هذا الإطار سنحاول عرض أهم مزايا هذا النظام أي نظام التقاضي الالكتروني عن بعد (الفرع الأول) وكدا أهم ما يمكن أن يأخذ على هذا النظام من عيوب ومساوئ قد تمس بحقوق المتقاضين لاسيما بالمبادئ الأساسية للتقاضي (الفرع الثاني).

[1] المادة 65 مكرر 27 من الأمر 15-02، المؤرخ في 23 جويلية 2015، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155، المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادرة بتاريخ 23 جويلية 2015، العدد 40.

[2] بلباقي بومدين، "قانون عصرنة العدالة وأثره على المبادئ الأساسية في التقاضي"، المرجع السابق، ص 1266.

الفرع الأول: إيجابيات التقاضي الإلكتروني

لا شك أن التقاضي الالكتروني له آثار إيجابية متعددة على نظام التقاضي التقليدي، شأنه شأن كل الأنظمة الإدارية والخدماتية التي تم تطبيق الرقمنة الالكترونية فيها، و هذا ما سنتطرق إليه:

- توفير الوقت والجهد على القضاء والمتقاضين وأعوان العدالة،إضافة الى السرعة في التنفيذ والمساهمة في تخفيف العبء على المتقاضين والأجهزة القضائية[1].
- اختفاء استخدام المستندات الورقية واحلال المحررات الالكترونية بدلاً عنها وسهولة تبادل المذكرات والمستندات الكترونيا عبر شبكة الانترنت والتي تساهم في سرعة انجاز اجراءات التقاضي[2].
- يجعل سجلات المحكمة والوثائق والمستندات أكثر أماناً ، لأن الوثائق والمستندات الالكترونية أكثر مصداقية من المستندات الورقية ، ويسهل اكتشاف أي تغيير أو تحوير فيها بالإضافة إلى سهولة الإطلاع عليها والوصول إليها[3].
- رفع مستوى الدقة والكفاءة الامنية للحفاظ على المحررات الالكترونية بكافة انواعها ابتداء من عريضة الدعوى والسجلات ومحاضر الجلسات وكافة الاوراق المتعلقة بالدعوى لأهميتها في اثبات الحقوق.
- تقليل مصاريف الانتقال ذلك لان نقل المعلومات الكترونيا اقل كلفة من استخدام طرق النقل التقليدية كالبريد العادي[4].

---

[1]بوكايس سمية، "التقاضي الالكتروني ومدى فعاليته في النظام القضائي الجزائري"، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة عين تيموشنت الجزائر، العدد: الخاص (ديسمبر 2021)، ص 114.

[2]هادي حسين الكعبي ونصيف جاسم محمد الكرعاوي،"مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته"، نفس المرجع السابق، ص 307.

[3]أشرف جودة محمد محمود، "المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر"، المرجع السابق، ص 47.

[4] هادي حسين الكعبي ونصيف جاسم محمد الكرعاوي،"مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته"، نفس المرجع السابق، ص 308.

- الحد من البيروقراطية في القطاع، والرفع من مستوى أداء المورد البشري فيه و تحقيق شفافية أكبر في العمل القضائي والأعمال الإدارية المرتبطة به[1].
- يوفر التقاضي الالكتروني السرية التامة في تداول ملفات الدعاوى القضائية والمحافظة على المعلومات والأسرار التي يخشى الأطراف من افشائها على العامة[2].
- التقاضي الإلكتروني يغلق ابواب التخلف عن حضور جلسات المحاكمة ويقطع الطريق على افتعال الاعذار لكسب الوقت من الخصم المماطل ومن جهة اخرى يقلل التقاضي الإلكتروني من تكدس الدعاوي القضائية ويخفف من الاحتقانات والتوتر والمشاحنات بين الخصوم لاسيما في الدعاوي التجارية والمالية والشخصية[3].
- توثيق الدعاوى و الدفوع و الطلبات، دون التدخل من كاتب الضبط في صياغة مضمون ذلك المذكرات بالإختزال أو الحذف أو التعديل مما يكون له الأثر الفاعل في دقة تصور القضية و الوصول إلى حكم بعد أن يظهر لهم أن الحكم في غير صالحهم[4].
- تخفيف المصادمات بين الخصوم خاصة في القضايا المالية الكبرى و القضايا الأسرية[5]، و اطمئنان الخصوم على أن ما قرره الخصم أو شهد به تم تدوينه بالمحرر الإلكتروني بمحضر الجلسة و تم الإطلاع عليه.

---

[1] بن عيرد عبد الغني، بضياف هاجر،"التقاضي الالكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات" مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 6، العدد: 2 (2021)، جامعة اكس مرسيليا، فرنسا، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، ص15.

[2] بوكايس سمية، "التقاضي الالكتروني ومدى فعاليته في النظام القضائي الجزائري"،المرجع السابق، ص 115.

[3] عبد المؤمن شجاع الدين، التقاضي الإلكتروني وإمكانية تطبيقه في اليمن، الموقع الالكتروني www.google.com – ، تاريخ الإطلاع 25 أفريل 2023، على الساعة 16:03.

[4] عطية سليمة ، وكواك الشريف، " مدى نجاعة تقنية المحاكمة عن بعد في التشريع الجزائري "، كلية الحقوق والعلوم السياسية– جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر ، ص 177.

[5] هادي حسين الكعبي ونصيف جاسم محمد الكرعاوي،"مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته"، نفس المرجع السابق، ص 308.

الفرع الثاني: سلبيات التقاضي الإلكتروني

على الرغم من الصورة المشرقة الواعدة التي ترتسم في أذهان الكثيرين تجاه التقاضي عن بعد، لما يحققه من مبدأ العدالة الناجزة، إلا أن الواقع له مقتضياته ويفرض تحدياته، فهناك بعض المشكلات والسلبيات التي رتبت إجحاف كبير في حقوق المتقاضين والموقوفين على حد سواء من خلال ما يلي:

- من مبادئ المحاكمة العادلة أن تكون الجلسات القضائية علنية بمشاركة كل من أراد ذلك فيها ليكون على دراية و رقابة بعمل القضاء و حرص القاضي على تطبيق القانون و حماية الحقوق و الحريات، و بالتالي أمام هذه المحكمة الإلكترونية لا يمكن للعامة بالمشاركة بالتالي لا وجود لمبدأ العلنية و هذا ما رآه البعض على أنه مساس و إنتهاك لمبادئ المحاكمة العادلة[1].
- إن الإستعانة بالوسائل الإكترونية في التقاضي قد ينال من روح القانون و يحرم بذلك المتقاضين من مبادئ العلنية والشفوية والمواجهة بينهم وهي مبادئ تقوم عليها المحاكمة العادلة، إذ تتطلب هذه الأخيرة تمكين الخصوم والجمهور من حضور جلسات المحاكمة و مجابهة كل خصم لخصمه بدليله وحجته شفهيا تحقيقا لمبدأ المواجهة، وهذا ما لا يتحقق في المحاكمات الإلكترونية[2].
- المحاكمة عن بعد قد تجنب المحكمة مشكلة تأجيل الدعوى بسبب بعد المؤسسة العقابية عن دائرة اختصاص المحكمة، إلا أن المحاكمة عن بعد قد توقع في مشكلة أخرى لم يتعرض لها المشرع، وهي أن المتهم سوف يحاكم من المؤسسة العقابية وطبعا سيكون بعيدا عن محاميه

[1] بن عمار أسماء، فرعون محمد، "المحاكمة الإلكترونية كآلية مستحدثة وفق القانون 03/15"، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، جامعة جيلالي اليابس سيدي بالعباس (الجزائر)، المجلد 07، العدد 01 (2022)،ص 805.

[2] حايطي فاطيمة، "نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات الفضاء الرقمي"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة ابن خلدون _ تيارت (الجزائر) المجلد 07، العدد 01 (2021)، ص 144.

كما يفهم من نص المادة 16 / 3 من القانون15-03، وسكوت المشرع عن هذه المسألة، يعد إخلالا خطيرا بمبدأ دستوري وهو حق الدفاع[1].

- حرمان المحبوس من المثول أمام القاضي والتفاعل معه كما ينص على ذلك قانون االإجراءات الجزائية، أي عدم تمكن القاضي من قراءة تقاسيم وتعبيرات وجه المتهم وحركاته ونبرة صوته خلال مناقشة الملف، لأن الصورة لا تعبر عن حقيقة تلك الحركات[2].
- تثار أيضا مشكلة اقتناع القاضي بالأدلة الإلكترونية المقدمة له ومدى اعتباره للرسالة الآلية المرسلة إليه دليلا كافيا للحكم في القضية، فالمشكلة التي يثيرها الدليل الإلكتروني ليست في إمكانية قبوله كوسيلة إثبات أم لا فقط بل في ضمان مصداقيته وتعبيره عن االحقيقة القضائية، إذ كيف يمكن للقاضي الإحتكام إلى وجدان الحاسب الآلي[3].
- ظهور اعمال القرصنة على أجهزه الحاسوب ومحاولات خرق تلك الأجهزة، بالاضافة لانتشار الفيروسات في الأجهزة الالكترونية مما قد يؤدي إلى إتلاف كل محتويات برامج الحاسوب[4].
- إن رفع الدعوى إلكترونيا يتطلب ميزانيات ضخمة لإنشاء البنى التحتية بكافة مستلزمات من أجهزه ومعدات وشبكات ، بالإضافة إلى ذلك تطوير الموارد البشرية من خلال عملية تدريب وتأهيل موظفي المحكمة ، والتي تمثل هذه الحالة إزعاجا كبيرا لهم فيما يخص قدراتهم في التعامل مع هذه التقنية الحديثة[5].

---

[1] بلباقي بومدين، "قانون عصرنة العدالة وأثره على المبادئ الأساسية في التقاضي"، المرجع السابق، ص 10.

[2] عبدالالوي خديجة، "أثر تطبيق المحاكمة عن بعد على ضمانات المتهم"، مجلة البصائر للدراسات القانونية والإقتصادية، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت (الجزائر)، العدد: الخاص ديسمبر (2021)، ص 207.

[3] حايطي فاطيمة، "نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات الفضاء الرقمي"، المرجع السابق، ص 145.

[4] بوكايس سمية، "التقاضي الالكتروني ومدى فعاليته في النظام القضائي الجزائري، المرجع السابق، ص 115.

[5] أمل فوزي، أحمد عوض، "تحديات العدالة الرقمية أمام المحاكم المدنية"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة المسيلة، المجلد 05 ،العدد 02 (2020)، ص 65.

- ضعف البنية التحتية لقطاع الاتصالات الالكترونية في الدول النامية، والتفاوت التقني الهائل بينها وبين الدول المتطورة بالإضافة إلى انعدام الشبكة تماما في بعض المناطق النائية[1].
- يؤدي تطبيق نظام المحاكم الإليكترونية إلى تقليص فرص المحامى في إبداء الدفوع القانونية الإجرائية ، وهو ما يمثل إخلالاً بمبدأ الدفاع وهو من أهم المبادئ الأساسية للتقاضي.

[1]عبدالالوي خديجة، "أثر تطبيق المحاكمة عن بعد على ضمانات المتهم"، المرجع السابق، ص 207.

خلاصة الفصل الثاني :

يعتبر موضوع التقاضي الإلكتروني أو المحاكمة عن بعد موضوع حديث ظهر نتيجة للتطور التكنولوجي و الذي انتهجته معظم الدول لما فيه من مزايا وإيجابيات على سير الدعوى العمومية فهو يتيح للمتقاضين من خلال استخدام تقنية معلوماتية تسجيل دعواهم وتقديم أدلتهم وحضور جلسات المحكمة تمهيدا للوصول إلى الحكم القضائي العادل وتنفيذه من خلال وسائل الاتصال الإلكترونية الحديثة.

يقدم العمل بنظام التقاضي الإلكتروني مجموعة من المميزات و الخصائص فهو يوفر الجهد والوقت لأطراف الدعوى حيث لا يتوجب عليهم الانتقال إلى مقر المحكمة، كما أنه يمكن المدعين من تقديم الطلبات في أي وقت، كما أن القاضي يستطيع ممارسة عمله في أي وقت وفي أي مكان من خلال الانتقال إلى موقع المحكمة الالكتروني.

لقد كان المشرع الجزائري سباقا لمواكبة التطور التكنولوجي لرقمنه قطاع العدالة بتبنيه فكرة التقاضي الإلكتروني من خلال إصداره لقانون 15-03 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة.

لا يقوم نظام التقاضي الإلكتروني إلاّ على مجموعة من المقومات منها تقنية ومنها بشرية من دونها لا نكون أمام تقاضي إلكتروني.

الخاتمة

من خلال ما سبق في الدراسة فكرة التقاضي الإلكتروني التي تبنتها معظم دول العالم لم تأتي هكذا و إنما بواسطة مقومات قانونية سواء كانت دولية أو إقليمية و أيضا بواسطة مقومات مادية و بشرية حتى تكون مواكبة للتطورات الحاصلة في المجال الإلكتروني و الاتصالات و المعلوماتية و تؤهلها على التسريع في تطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني، حيث أن المشرع الجزائري كان سباقا لتبني فكرة التقاضي الإلكتروني فبدأت بوادر التقاضي الالكتروني في الجزائر، تشرق منذ سنة 2007، من خلال تصريح رئيس الجمهورية يوم افتتاح السنة القضائية 2007-2008، بتاريخ29 أكتوبر 2007، والذي جاء فيه:" أن إصلاح العدالة ليس هدفا في حد ذاته، وإنما وسيلة مرحلية للارتقاء بالقضاء إلى التحديات التي تفرضها عملية التحولات الداخلية والخارجية".

ما نخلص إليه في الأخير هو أن تطبيق التقاضي الإلكتروني يعد خطوة نحو تحقيق العدالة الإجرائية بصورة أكثر فعالية من التقاضي التقليدي، بحيث أن هذه التقنية فتحت بابا واسعا في مجال القضاء، أمام ولوج عالم المعلوماتية وتخفيف العبء على المتقاضين لما يتميز به من سهولة وسرعة في الإجراءات، إلا أن تطبيقه الفعلي على نطاق واسع في الجزائر يبقى محدودا أمام الصعوبات التي تواجهه، فنظام التقاضي الإلكتروني هو وليد النقدية الرقمية التي أفرزتها الأنترنت ويتطلع المشرع الجزائري إلى جعله من ركائز تسيير شؤون الحكم وحياة المواطنين.

ومن خلال دراستنا لموضوع التقاضي الالكتروني قد توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، تذكر أهمها.

النتائج:

- يعتبر التقاضي الإلكتروني من نتاج الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي.
- إن الهدف المرجو من التقاضي الإلكتروني هو تحقيق مبدأ العدالة.
- يتطلب تطبيق التقاضي الإلكتروني جملة من الوسائل (قانونية، تأهيلية، تقدية).
- وضع أرضية إلكترونية جديدة تسمح للأشخاص بتقديم الشكاوى والعرائض عن بعد، ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 28 جويلية 2020.

– التحول التدريجي من أسلوب التقليدي الى الأسلوب الإلكتروني من خلال عصرية قطاع العدالة.

– انعدام التجاوزات التي تحصل عادة أثناء التقاضي، سواء كانت تلك التجاوزات من القضاة أو من الخصوم أثناء إجراءات التقاضي.

– تواجد الخصوم أمام الهيئة القضائية داخل قاعة المحكمة يشعرهم بهيبة القضاء وأهمية العدالة ما يدفعهم لقول الحقائق بعيدا عن التردد، وهذا ما لا يحققه التقاضي عن بعد.

التوصيات:

– العمل على إجراء دورات تدريبية دورية في مجال القضاء الإلكتروني لكل العاملين في مجال القضاء.

– وضع برامج تثقيفية لجميع أفراد المجتمع للتعريف بآلية التقاضي الإلكتروني وإجراءاته وأهدافه.

– العمل على توفير وسائل مادية ذات جودة عالية لاستخدامها في إجراءات المحاكمة عن بعد، حيث يتم من خلالها ضمان جودة البث والاتصال.

– إعادة النظر في الإطار القانوني الذي يسمح باستخدام المحادثة المرئية عن بعد في المحاكمة الجزائية بما يكفل تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة.

تفعيل الرقابة القضائية على إجراءات المحاكمة المرئية عن بعد في المحاكم الجزائية خاصة تلك الرقابة المنصبة على الجانب التقني للمحاكمة المرئية عن بعد.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. مصطفى متولي قنديل، دور الأطراف في تسوية المنازعات العقدية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 20055.
2. خالد ممدوح، الدعوى الالكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر العربي، 2008،
3. القاضي حازم محمد الشرعة، التقاضي الالكتروني والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة للنشر، 2010،
4. خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني، الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية،2008 ، ص13
5. منير محمد الجنيهين، ممدوح محمد الجنيهين، التحكيم الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى،2006
6. د .سيد احمد محمود، دور الحاسب الالكتروني أمام القضاء، دار النهضة العربية، 2016،
7. القاضي حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة، الأردن،2012 ،
8. فاروق محمد صادق الأعرجي، المحكمة الجنائية الدولية نشأتها وطبيعتها ونظامها الأساسي، دار الخلود للصحافة والطباعة والنشر، بيروت.2012
9. محمود الكيلاني، قواعد الإثبات وأحكام التنفيذ، دار الثقافة للنشر، عمان، 2015،
10. سالم عمر، الإنابة القضائية الدولية في المسائل الجنائية دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، مصر، 2001،
11. يحي عادل التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد، ط1، بدون سنة،
12. عبد العزيز بن سعد الغانم، "المحكمة الإلكترونية"، ب ط، دار جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2017
13. عايد رجا الخلايلة، المسؤولية التقصيرية الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2011،
14. هلالي عبد الله حقوق دفاح في مرحلة ما قبل المحاكمة في النمط الجنائي و النمط الوالي ، دار النهضة العربية ، القاهرة، بدون سنة،
15. يوسفي عيد الهادي، المحاكمة العربية عن بعد تكوين العصرنة العدالة أم مساس بالضمانات، مطلة الفيزا للبحوث والمراسلات، المجلد 06، العدد 01 ديسمبر 2021
16. عمار بوضياف المحاكمة العادلة في النظام الجنائي الإسلامي والمواثيق الدولية دراسة مقارنة –صور الفقر والتوزيع، الجزائر 2010،
17. عبد الرحمن بربارة ، شرح قانون الاجراءات المدنية و الإدارية ، منشورات البغدادي ، الجزائر 2009

ثانيا: مذكرات ورسائل

بلخامسة حليمة ، بن صويلح لميس، "التقاضي الإلكتروني في النظام القضائي الجزائري"، مذكــرة مكملة لمتطلبات نيـل شهادة الماستر في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعـــة 8 ماي 5491 قالمة، 2022، ص 26.

عيسات ابتسام النظام القانوني للمحكمة الإلكترونية) مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الإدارة والمالية)، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية جامعة زيان عاشور، 2016/2017،.

محمد شاكر سلطان، ضمانات المتهم أثناء موطة التحريات الأولية والتحقيق الابتدائي، رسالة ماجستير في القانون القصص علم الإجرام والعقاب، كلية الحقوق والعلوم المياسية جامعة العايد الحاج لخضر بافته، 2013

ثالثا: المجلات

1. . نافع بحر سلطان، الاختصاص القضائي الالكتروني للمحاكم العراقية، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، ال عدد3، 2018،
2. أشرف جودة محمد محمود، "المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر"، مجلة الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون بدمنهور –جامعة الأزهر، العدد 35، الجزء الثالث، 2020،
3. أمير بوساحية، وفاء شناتلية، مستقبل أقنية المحاكمة المرقية عن بعد في صوع الأمر 20-04: بين المواءمة المرحلية الجائحة كورونا وصعوبة الاستمرار بعدها المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58 العدد 02 ، جوان 2021، يزيد بوحليط، حليل الله قليعة، المحاكمة عن بعد: سرعة الاجراءات أم الهدار للصمانات، مخبر مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 01 أفريل 2021
4. بدري فيصل، الوضع تحت المراقبة الالكترونية – السوار الالكتروني كبديل للعقوبة السالبة للحرية قصيرة المدى، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد ،02 العدد 10، جوان 2018،.
5. بلواضح الطيب الذهبي حليفة الخدمات الالكترونية المتاحة في مجال عصرية العدالة الجزائرية، مجلة الدراسات القانونية و السياسية، مجلد 06، عند 01 جانفي 2020،
6. بن عيرد عبد الغاني، بضياف هاجر، التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية الصادرة عن مخبر الدراسات والبحوث في القانون والأسرة، جامعة المسيلة، المجل د6، ال عدد2، 2021،
7. بواشري أمينة سالم بركاهم الاصلاح الاداري في الجزائر عرض تجربة مرفقي العدالة (1999-2017)، المجلة العلمية الجزائر ،3 المجلد 06، العدد 11 جانفي 2018،
8. خليل محمد، برابح زيان التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 01 جوان 2022،
9. خليل محمد، برابح زيان، " التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة المدية الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2022،

10. رباب محمود عامر، "التقاضي في المحكمة الإلكترونية"، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 25

11. رحايلي سيف الدين، القواعد الموضوعية والاجرائية للقاصي الالكتروني في المادة الجزائية، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية الجزائر، العدد الخاص، ديسمبر 2012،

12. زعروعة نجاة، بن قلة ليلى، "المحكمة الإلكترونية بين المفهوم والتطبيق"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، الجزائر سنة 2021، المجلد 04، العدد 02

13. زعزوعه نجاة، بن قلة ليلى، المحكمة الإلكترونية بين المفهوم والتطبيق، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 02، المجلد 04، 2021،

14. ساهر ابراهيم الوليد، مراقبة المتهم الكترونيا كوسيلة للحد من مساوع الحبس الاحتياطي (دراسة تحليلية)، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الإسلامية، المجلد 21 العدد 01 2013

15. طه البشير وعبد الباقي البكري، مدخل قانون، بيت الحكمة، بغداد،(د.ت.)

16. عبد الرسول عبد الرضا الأسدي، تطور موقف المشرع العراقي في قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الإلكترونية، بحث منشور في المكتبة القانونية لكلية القانون، جامعة بابل، العراق، 2012،

17. عصماني ليلى، "نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثالث عشر

18. عصماني ليلى، نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، العدد الثالث عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة

19. عصمت عبد المجيد بكر، التقاضي الالكتروني بين الواقع والتطبيق، مجلة التشريع والقضاء، دار الكتاب للنشر والتوزيع، 2013،

20. لرقط فريدة، هوام علاوة، التقاضي الإلكتروني، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد06 ، العدد 4، 2021،

21. لوني نصيرة، "التقاضي الإلكتروني في الجزائر"، مجلة البصائر للدراسات القانونية و الإقتصادية، العدد الخاص، ديسمبر 2021،

22. محمد عشبوش، محمد رايس، تطبيق الوساطة الإلكترونية المدنية في إطار التقاضي عن بعد، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد، 8، العدد 3، 2021، ص 877.

23. مهدي أسماء، فاصل الهام، فعيل الية القاصي الالكتروني في الجزائر، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص، ديسمبر 2021،

24. موقع مجلة (الاقتصادية السعودية) لمعرفة المزيد من المعلومات المتعلقة حول انتشار استخدام شبكة الأنترنت في كافة أنحاء العالم، على الموقع الالكترونيWWW.ELEQT.COM.

25. هادي حسين الكعبي ونصيف جاسم محمد الكرعاوي،"مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته «، مجلة المحقق الحلى للعلوم القانونية، العدد الأول، السنة الثامنة، 2016،

26. يوسفي مباركة، حنان عكوش، "التقاضي الإلكتروني في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، المجلد 15، العدد الأول، 2022،

27. يوسفي مباركة، حنان عكوش، التقاضي الالكتروني في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، 2022،

القوانين

قانون المونتريال، الخاص بالتوقيعات الإلكترونية، الصادر عن هيئة الأمم المتحدة، 2001، أطلع عليه بتاريخ: 10 أفري 2023 منشور على الموقع الالكتروني:

www.uncitral.un.org/ar/texts/ecommerce/modellaw/electronic_signatures.

اتفاقية روما للنظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية المعروف بنظام روما الأساسي، أنجز في روما 17-07 -1998 ودخلت حيز النفاد في 01-07-2002.

الاتفاقية الأوروبية المساعدة القضائية في المسائل الجزائية لسنة 2000، والبروتوكول الاتفاقية الثاني للاتفاقية الأوروبية للمساعدة المتبادلة في المسائل الجزائية والذي تم التوقيع عليه في ستراسبورغ، في 08-11-2004، ودخل حيز النفاذ في 01-02-2005.

القانون رق18-01 المؤرخ في 30 يناير 2018، الجريدة الرسمية العدد 05 المؤرخة في 30 جانفي 2018، المتمم للقانون رقم 05-04 المؤرخ في 6 فبراير 2005 والمتضمن قانون تنظيم السجون والقانون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، الجريدة الرسمية العدد ،12 الصادرة بتاريخ 13 فبراير 2005

القانون رقم 15-04 المؤرخ في 1 فبراير 2015، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادر بتاريخ 10 فبراير، 2015

الأمر 15-02 المؤرخ في 23 يوليو 2015، يعدل ويضم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في يونيو 1966، الجريدة الرسمية عدد 40 الصادر بتاريخ 23 يوليو 2015

القانون 06-22 المؤرخ في 20 ديسمبر المعدل والمتمم للأمر 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المتضمن تعديل القانون الاجراءات الجزائية الجريدة الرسمية رقم 8 الصادرة بتاريخ 24 دسمبر 2006.

فهرس المحتويات

Contenu

شكر وعرفان 2
مقدمة 1
الفصل الأول 5
الإطار القانوني للتقاضي الالكتروني 5
تمهيد 6
المبحث الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني 6
المبحث الثاني : أنواع التقاضي الالكتروني ومقوماته 6
المبحث الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني 7
المطلب الأول: تعريف التقاضي الالكتروني 7
المطلب الثاني: خصائص التقاضي الالكتروني 14
المبحث الثاني : أنواع التقاضي الالكتروني ومقوماته 19
المطلب الأول : أنواع التقاضي الإلكتروني 19
المطلب الثاني :شروط العمل بتقنية التقاضي الإلكتروني 20
المطلب الثالث : مقومات التقاضي الالكتروني 22
خلاصة الفصل الاول: 35
الفصل الثاني 36
اجراءات التقاضي الجزائي وتحدياته 36
تمهيد: 37
المبحث الأول: تطبيق الية التقاضي الإلكتروني في المجال الجزائي 38
المطلب الأول: المراقبة الإلكترونية 38
المطلب الثاني : المحاكمة عن بعد 39
المبحث الثاني: تقييم نظام التقاضي الالكتروني في الجزائر 49
المطلب الأول: بوادر تبني فكرة التقاضي الإلكتروني في الجزائر 49
المطلب الثاني: تقدير نظام التقاضي الإلكتروني 51
الخاتمة 58

فهرس المحتويات

قائمة المراجع 61

فهرس المحتويات 66